في تقويم البحث اللساني العربي المعاصر
"كتابات سعد مصلوح أنموذجا"

د. حافظ إسماعيلي علوي(*)
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير المغرب

ملخص البحث: "المراجعة التقويمية" هي أحد الجوانب التي أسهمت بشكل كبير في تقدم المعرفة اللسانية في الغرب؛ إذ ظل هذا التقليد العلمي راسخا يبُثّ الحياة في شرايين المعرفة ويغذيها باستمرار.

وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه، والدور الذي يمكن أن يقوم به في خلق ممارسة إبستمولوجية تعي حقيقة الإنجاز اللساني العربي الحديث، وتسهم في ترسيخ خطاب تقويمي للحيز التداولي اللساني العربي، وقياس النظريات اللسانية لمعرفة آلاتها ومساطرها وأوزانها، فإن هذا التقليد لم يترسخ بعد بالشكل الكافي في ثقافتنا.

وغايتنا من هذا البحث هي الوقوف على تجل من تجليات هذه الممارسة التقويمية ممثلة بمراجعات الدكتور سعد مصلوح، فنعرض لمنطلقاتها وغاياتها ومرجعيات الاستدلال وأسسه فيها. ولا يدعي البحث أنه يتناول قضيّة من قضايا اللغة سواء النظريّة أو التطبيقيّة تناولا مباشرا ليبدي فيها رأيا بكرا أو ليطرح بشأنها أسئلة لم يطرحها أحد من قبله حتى يمكن أن يقال عنه إنه: أصيل جديد. ولكن غاية ما يرمي إليه عَرض بعض مجهودات الدكتور سعد مصلوح في المراجعة والتقويم، وهو ما يجعل البحث في باب عرض القراءات و"تقييم" الأعمال ومجهود الشخصيات الأعيان، أو لنقل على وجه الدقّة إنه في "نقد النقد"؛ لأننا

ركزنا على كتابات سعد مصلوح المهتمة بنقد أعمال غيره وتقييم حال البحث العربي.

ويأتي هذا العمل استكمالا لبرنامج بحث سطرناه منذ سنوات غايته تأسيس ممارسة إبستمولوجية على أسس علمية متينة.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات-التقويم -المراجعة التقويمية -الإبستمولوجيا-الحجاج.

0- فاتحة: يكشف تقويم الخطاب اللساني العربي المعاصر وتفكيك أسسه وإبستيماته عن توجه رحلة البحث في الخصائص المعرفية للسانيات في الثقافة العربية وعن بعض مظاهر اختلالها، وهذا شكل من أشكال النظر في الممارسة اللسانية وآليات انبنائها العلمي وتشكُّل مفاهيمها وآليات وصفها من جهة، والوقوف على صياغة فرضياتها وبناء موضوعها وضبط آلياتها الاستدلالية التي تحصن فرضيات العمل ونتائجه من جهة أخرى. وهذا ما سنحاول أن نقف على تجلياته من خلال مراجعات الدكتور سعد مصلوح التقويمية التي سنتخذها مثالا لتأصيل الممارسة الإبستمولوجية في الكتابة اللسانية العربية[1].

ولتحقيق هذا المسعى انتظمت الدراسة في متوالية بحثية على الوجه الآتي: فاتحة عرضنا فيها إشكاليات البحث ومنهجه، ومباحث فرعية متنوعة جاءت على هذا النحو: سنقف بداية على أهم المنطلقات الإبستمولوجية في تقويم فكر سعد مصلوح، وسنخصص القسم الثاني لعرض أهم تجليات ذلك التقويم انطلاقا من مراجعاته، ثم ننبري في القسم الثالث لاستعراض أهم أسسه ومنطلقاته الاستدلالية وسنختم بخلاصة تركيبية للقضايا المعروضة في ثنايا البحث. أما المنهج الذي اعتمدناه في البحث فهو المنهج الوصفي؛ الذي يقوم على الاستقراء والتحليل.

1- تقويم البحث اللساني: قد يلتبس المقصود بـــ"تقويم البحث اللساني" بمصطلحات أخرى توحـــي بنفس دلالاته، كـــ "النقد اللساني" و"اللسانيات النقدية"

و"الخطاب النقدي"، و"التحليل النقدي للخطاب"... إننا لا نقصد بـــ"تقويم البحث اللساني" في هذه الدراسة مجال البحث الذي تنضوي تحته الدراسات التي تشتغل بتطبيق النظريات اللسانية في تحليل النصوص الأدبية، كما لا نقصد بذلك ما يعنيه مصطلح "اللسانيات النقدية" الذي يشير إلى ذلك الفرع اللساني الذي نشأ في أواخر القرن الماضي، والذي يهدف إلى نقد النظريات اللسانية، وبخاصة تيارها الشكلي الذي ينأى عن كشف علاقات القوة المستترة، والعمليات الإيديولوجية الفاعلة في النصوص المكتوبة أو المنطوقة، وإلى كشف التحيزات الضمنية في خطاب هذه النصوص[2]، بل نعني بـــ"التقويم" هنا فحص المعرفة اللسانية استنادا إلى أسس دقيقة لا يمكن أن تكون المقاربة نقدية إلا بها، ومن تلك الأسس: وضوح المنهج والربط بين المقدمات والنتائج، واعتماد أساليب التوضيح، ووجاهة صياغة الأسئلة والإشكالات والإجابة عنها بوضوح، والموضوعية في الطرح، وتنويع المرجعيات التفسيرية، واعتماد آليات التحاجج والتناظر في التحليل... إن توافر هذه الأسس النظرية والمنهجية في عمل ما تجعله كفيلا بالاستجابة لـــ"قيد النسقية"، وتضمن للمحلل المقوّم انسجاما وتماسكا واضحين في التحليل.

1- "**المراجعة التقويمية**" **مدخل إلى إبستمولوجيا اللسانيات:** إن المتتبع للمشهد اللساني العالمي، يلاحظ، دون أدنى شك، أن دائرة الثورة اللسانية تتسع يوما بعد يوم، وتتسع معها دائرة الاهتمام، لتبلغ اللسانيات شأوًا ومنزلة يسهمان في الإقبال عليها وزيادة الثقة في منجزها، وهذا يُفسِّر النقلات النوعية في تحديد التصورات والنظريات والمناهج والتقنيات... وبالقدر الذي ساعد ذلك كلّه على تقدُّم المعرفة اللسانية في الغرب، أسهم في اتّساع فجوة أزمة اللسانيات في ثقافتنا؛ التي ما تزال تعاني من تأخر كبير في مجال مواكبة ما يَطْرَأُ من تطورات وتحولات على الخريطة اللسانية العالمية. صحيح أننا قطعنا أشواطا مهمّة في توطين المعرفة اللسانية في مشهدنا الثقافي العربي وفي مؤسساتنا الجامعية، لكن بعض العوائق

والاختلالات الإبستمولوجية والميتودولوجية والمؤسساتية المرتبطة بالممارسة اللسانية في الثقافة العربية ما زالت قائمة إلى اليوم[3].

ولا غرو أن "المراجعة التقويمية" هي أحد الجوانب التي أسهمت بشكل كبير في تقدم المعرفة اللسانية في الغرب؛ إذ أضحى هذا التقليد العلمي راسخا يبُثّ الحياة في شرايين المعرفة ويغذيها باستمرار؛ لأن المراجعة التقويمية هي لقاح الفكر وخميرة البحث؛ فالمتصفح للدوريات الأجنبية المتخصِّصة يلاحظ "أن مراجعات الكتب تحتل في كل عدد منها جزءًا كبيرًا، ربما يقارب النصف. ولهذه المراجعات فوائد جمّة، من أهمّها أن يطَّلع المتخصّص على الجديد في حقله، ويرى أيضًا ما إذا كان الكتاب المراجع يضيف شيئًا إلى الحقل أم لا. وكثيرًا ما نجد قسوة في بعض تلك المراجعات إذا حاد الكتاب المراجَعُ عن المُثل التي يسعى إليها المتخصّصون"[4].

وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه، والدور الذي يمكن أن يقوم به في خلق ممارسة إبستمولوجية تعي حقيقة الإنجاز اللساني العربي الحديث، وتسهم في ترسيخ خطاب تقويمي للحيز التداولي اللساني العربي، وقياس النظريات اللسانية لمعرفة آلاتها ومساطرها وأوزانها، فإن الحصيلة لم تصل بعد إلى مستوى التطلعات؛ "فكثيرًا ما يغلب على مراجعات الكتب في ثقافتنا مجاملةُ المؤلف لصداقة بينه وبين المراجِع، أو تغلب عليها القسوة لسبب من الأسباب غير العلمية. وكثيرًا ما تمرُّ الكتب دون مراجعة بسبب المقايضة"[5].

غير أنَّ هذا لا يعني أن الثقافة العربية أرض مواتٌ في هذا المجال؛ فقد أولى بعض الباحثين المراجعة التقويمية أهمية كبيرة تقوم على أسس واضحة، وهذا ما نعدُّه جانبا مشرقا في الثقافة العربية رُغم قلَّته[6].

وسنقف في هذه الدراسة على نموذج يجسد بعمق هذا الاتجاه، ونعني بذلك تحديدًا مراجعات الدكتور سعد مصلوح التقويمية في مداخلاته ومقالاته وبحوثه ومثاقفاته المتنوعة[7].

2- مفهوم "التقويم اللساني" ومنطلقاته في كتابات الدكتور مصلوح: ثمة أمران لا ينفصلان بهما تتحقق الغاية من "المراجعة التقويمية":

أولهما. همّة المراجع ووعيه بأهمية هذه المراجعة في تقدم المعرفة والنهوض بها،

ثانيهما. أنَّ تحقُّقَ الأهداف المرجوة من المراجعة التقويمية لا يمكن أن يكون إلا بالمكاشفة الصريحة والنقد البناء.

فإذا نحن تقصينا الأمر الأول في مراجعات الدكتور سعد مصلوح التقويمية اهتدينا إلى وعيه بأهميتها؛ فالمراجعة التقويمية "معلم أصيل من معالم الثقافة العربية الإسلامية الزاهرة، تلك الثقافة التي تفخر بوفرة تصانيفها في الجدل والمناظرة ومسائل الخلاف في سماحة نادرة، يعبر عنها بعض أئمة العلم فيها بقوله: "**رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب**". وكان ذلك كلّه تحقيقا للقانون الإلهي الذي يربط ما بين "دفع الله الناس بعضهم ببعض" وقضية العمران في الأرض، ويجعل من هذا الدفع المانع للفساد قانونا يحكم الدين والفكر، والسياسة (...)"[8]. لكن من المفارقات العجيبة والغريبة -التي استوقفت الدكتور مصلوح- أن ثقافتنا تنأى عن هذا المعلم الأصيل في هذا الوقت الذي هي فيه أحوج ما تكون إليه، نظرا إلى الوضع المأزوم لثقافتنا عموما، ولسانياتنا خصوصا[9].

إنَّ المراجعة التقويمية هي إحياء لهذا التقليد في ثقافتنا وترسيخ له، خصوصا أنه وجد في ثقافات أخرى ما يشجع على ذلك[10]. وهذا ما يجعل المراجعة التقويمية من فروض الأعيان القاضية بعدم كتمان العلم بأن يدلي أهله دلاءهم

بالجدل المنتج والمراجعة لما تتداوله السوق البحثية من مصنفات، وهذا ما أخذ نفسه بالمبادرة فيه من باب إيجاب الواجب[11].

وأما الأمر الآخر فنكاد نعدمه في ثقافتنا؛ فما هو متداول في مجال "**التقويم اللساني**" إما "**تفاق علمي**"، أو "**قسوة وعداوة وصراع**"، أو "**تمجيد وتنويه ومدح وإطراء**"[12]، فكان من الطبيعي أن "تشيع السطحية والفراغ في غياب الحركة النقدية التي تتابع في إخلاص جهود أهل العلم، وفي غياب تقبل هؤلاء للنقد برحابة أفق وسعة صدر. وهذه أدواء وبيلة ما أجدر العقل العربي أن يعافي نفسه من بلائها"[13].

فليس التقويم متابعة وقراءة فقط، بل هو تقييد للملاحظ ومعالجة للمسائل وتصويب لها، لكن رغم سمو المقصد ونبل الغاية، فإن عزيمة أهل العلم على الإقبال على هذا الجانب فيها فتور لا تخطئه العين[14]. وسعيا إلى تدارك جوانب النقص والقصور هاته، فقد نذر نفسه لهذا العمل[15]، حتى غدا "**التقويم**" عنده واجبا من آكد الواجبات، لحاجة ماسَّة تدعو إليه.

1. **تقويم البحث اللساني في كتابات الدكتور سعد مصلوح:** لا نتغيا هنا حصرا جامعا مانعا لمراجعات الدكتور سعد مصلوح التقويمية، بل سنقتصر على بعضها تحديدا؛ وذلك لسببين على الأقل: أولها. غناها وتعدد مجالاتها، وثانيا. حرصنا على أن يكون البحث متصلا بمجال اهتمامنا بالأساس، ونحسب أن في ذلك عذرا كافيا من وجوه نقص ما منه في هذا المقام بدّ.

يمكن أن نميز في المراجعات التقويمية عند الدكتور سعد مصلوح بين:

أولا. مراجعات تقويمية عامة:

وتشمل مراجعاته التي اهتم فيها بقضايا عامَّة في اللسانيات العربية، ونمثل لذلك ببحثيه:

- **"اللسانيات العربية وقراءة النص الأدبي: قول في "نقد الذات" و"مكاشفة الآخر""**[16]،
- **"اللسانيات العربية المعاصرة والتراث: حصاد الخمسين"**[17].

ثانيا. مراجعات تقويمية خاصّة:

ووجه الخصوصية فيها أنها ركّزت على جانب لساني محدَّد خصَّه بالمراجعة والتقويم. وتتوزع المراجعات التي ندرجها تحت هذا المحور على قضايا متفرّقة نعرض لها على النحو الآتي:

أ. **مراجعات أسلوبية:** نقف على أبرز معالمها في بحوثه:

- "علم الأسلوب والمصادرة على المطلوب"[18]، الذي خصَّصه لمراجعة كتاب صلاح فضل "علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته"[19]، وتحديدا لـــ"قضية المقاربة الإحصائية في دراسة الأسلوب".

ب. **مراجعات صوتية:** وندرج تحتها مراجعاته لثلاثة مؤلفات صوتية هي:

- "المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي لعبد الصبور شاهين: نقد وتقويم"[20]،
- "المدخل إلى علم الأصوات: دراسة مقارنة لصلاح الدين حسنين: عرض ونقد"[21].
- "في صوتيات العربية لمحيي الدين رمضان: عرض وتصويب"[22]،

ج. **مراجعات عروضية:** يمثّلها بحثان متكاملان خصَّصهما لمراجعة كتاب كمال أبوديب "في البنية الإيقاعية للشعر العربي"[23]، جاء أولهما بعنوان: "في مسألة البديل لعروض الخليل: دفاع عن فايل"[24]، وثانيهما: "المصطلح اللساني وتحديث العروض العربي: دراسة في كتاب "في البنية الإيقاعية للشعر العربي للدكتور كمال أبوديب"[25].

د. مراجعات معجمية ومصطلحية: اخترنا التمثيل لها بمراجعتين اثنتين:

- "استثمار الفوضى: دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد"[26]،
- "المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية: تعقيب على بحث لـــ"محمود فهمي حجازي"[27]،

هـــ. مراجعات في "نحو الجملة" و"نحو النص: ونعرض أبرز تجلياتها في بحثيه المعنونين:

- "العربية: من "نحو الجملة" إلى "نحو النص""[28]، وهو بحث تنظيري عرض فيه قضايا عامة،
- "المذهب النحوي عند تمام حسان: من "نحو الجملة" إلى "نحو النص"[29] وهو مراجعة تقويمية لما جاء في كتاب تمام حسان "اللغة العربية: معناها ومبناها"[30]، بالإضافة إلى محاضرته التي ألقاها عن "نحو الجملة ونحو النص" في النادي الأدبي بجدة.

تلكم حصيلة ما انتهينا إليه من مراجعات تقويمية في كتابات الدكتور سعد مصلوح، وهي حصيلة نعدها كافية لتكوين فكرة واضحة عن معالم "التقويم" وتجلياته في كتاباته.

2. **من تجليات "تقويم البحث اللساني" عند الدكتور مصلوح[31]:** ميَّزنا في مراجعات الدكتور سعد مصلوح التقويمية بين "مراجعات تقويمية عامة" و"مراجعات تقويمية خاصة"، وسنعرض في هذا المطلب لأبرز تجليات التقويم في مراجعاته اللسانية للأسباب التي ذكرنا آنفا، وعلى الترتيب الذي سقناه.

1.5. "مراجعات تقويمية عامة":

1.1.5. "اللسانيات والنقد الأدبي"[32]. تستوجب مناقشة قضايا النص الأدبي النهل بالضرورة من الحقل اللساني، فجلّ المشكلات الخلافية في النص الأدبي هي مشكلات لغوية بالأساس. إن أعمال النقاد التي لم تستند إلى رؤية لسانية دقيقة هي

أعمال قد هدرت كينونة النص الأدبي وغيّبت أدبيّته. وفي هذا إشارة إلى القطيعة القائمة بين حقلي النقد واللسانيات.

ونقف في هذا البحث على ثلاثة محاور كبرى، عرض أولها أهم أسباب القطيعة بين اللسانيات والنقد الأدبي. وحدَّد ثانيها مظاهر التقارب بينهما بالكشف عن مواطن الخلل. وأما الثالث فهو ذو بعد استشرافي.

ترجع أسباب القطيعة بين اللسانيات العربية والنقد الأدبي إلى أسباب عديدة منها الثقافة الاستهلاكية للنقاد واللسانيين العرب، ومحدودية قدراتهم على الإنتاج والإبداع. إنّ تأثر مجال النقد الأدبي في الثقافة العربية بالتيارات الأدبية في أوروبا كان بمعزل عن تطوّر اللسانيات. زد على ذلك أن اللسانيين العرب يوفون جهودهم للاهتمام بدراسة التراث اللغوي أو تقديم اللسانيات وحسب.

ومن أهم أسباب قصور حركة البحث اللساني العربي أيضا الانبهار بكل جديد ووافد من الغرب دون القدرة عل مسايرة هذا الجديد وملاحقة تطوراته المتسارعة. وتهافت المتطفلين على مجال البحث اللساني، فضلا عن عدم قدرتهم على التخلص من المسلمات الراسخة التي من شأنها أن تعيق العقل عن النقد.

وأما مواطن الخلل، فيمكن حصرها في خمسة مظاهر: يتمثل أولها في افتقار المقدمات والمداخل إلى علم اللغة وإلى عنصري الفرادة والخصوصية؛ إذ إن ما يميّز هذه الأعمال هو طابع التكرار دون أخذ بعين الاعتبار التطور المتواصل لهذا العلم. ونقف في هذا المطلب على نقد واضح لرواد اللسانيات العربية الذين رسَّخوا في أذهان جيل بأسره مسلمات عديدة من قبيل أن علم اللغة هو علم واحد دون الوعي بأن هذا العلم يتطوّر باستمرار، وقد تواترت عليه اتجاهات ومناهج مختلفة. ومن ثمَّ فإن أعمال رواد اللسانيات العربية كانت سببا في قطع الصلة بين اللاحقين لهم والمدارس اللسانية الأخرى.

وتتناول المظاهر الثلاثة الأخرى مشاكل الترجمة ونواقص الترجمات العربية للأعمال اللسانية الغربية؛ ومن تلك النواقص تشويه الأفكار الأصول، ومن هنا كان إثم هذه الترجمات أكبر من نفعها؛ لأنها ترجمات غير فاعلة، وبالتالي غير منتجة.

أما آخر هذه المظاهر ففيه مكاشفة لتطلّع بعض المنشغلين بدراسة النص الأدبي إلى إفادة من اللسانيات العربية دون أن يظفروا منها بشيء لعجزها عن دراسة النص الأدبي. وقد أدى ذلك إلى اقتحام بعضهم مجال اللسانيات والتأليف فيه، وهم يفتقرون إلى طرائق التحليل اللغوي وآلياته؛ فقامت أعمالهم على مفاهيم لسانية مغلوطة.

وإذا كانت آراء الدكتور سعد مصلوح تصدق على مرحلة من المراحل التاريخية، فإننا نعتقد أن الانفصام بين النقد الأدبي وللسانيات لم يدم طويلا؛ إذ سرعان ما انفتح النقد الأدبي على اللسانيات، وظهر جيل من الباحثين الأكفاء الذين أثروا مجال النقد بمؤلفات مهمة استطاعوا من خلالها ملامسة أوجه القرابة بين هذين المجالين، وأبانت جهودهم عن فهم ودراية عميقين بالنظريات اللسانية تنظيرا وتطبيقا، ووفرت مؤلفاتهم الحد الأدنى من الكتب التي تصلح أن تكون منطلقات لدراسة أوجه التقارب بين حقل اللسانيات والنقد. ونذكر من هؤلاء على سبيل التمثيل لا الحصر عبد السلام المسدي[33]، ومحمد الهادي الطرابلسي[34]، ومحمد مفتاح[35]، وتوفيق الزيدي[36]... كما أفلحت بعض الترجمات في نقل محتوى النص الأجنبي بحرفية وتمكُّن. ولا شك أن الساحة العربية تفتقر اليوم إلى بحوث ودراسات تتابع حركية التطور الحاصل، وتكشف عن تجليات إسهام اللسانيات في تلقي النظريات النقدية المعاصرة.

2.1.5. "اللسانيات العربية المعاصرة والتراث: حصاد الخمسين"[37]. ينطلق هذا البحث "من مقولة تحاول إثبات صدقها؛ وهي أن قرابة نصف قرن أو يزيد من عمر اللسانيات العربية المعاصرة لم تستطع أن تحقق لها ما كان معقودا عليها من

آمال، سواء في: (1) سعيها اللاهث لاستيعاب المنجز الغربي، أو في (2) جدلها مع التراث، أو في (3) إثبات جدواها لتحقيق ما يناط بها من أهداف، أو حل ما تندب لحله من مشكلات"[38].

ولا يكتفي هذا البحث بتشخيص واقع اللسانيات في الثقافة العربية درسا وتدريسا، بل يقدّم رؤية استشرافية لمستقبل الدرس اللساني؛ رؤية لا تقف به عند حدود الحرفة اللسانية، بل تتجاوز ذلك إلى تقديم تصور لسهمة اللسانيات في تشكيل السياق الثقافي الأكبر، والتماس الوسائل المعينة على مغالبة الكوابح المفيدة لدورها المرتقب. وصمدا لهذه الغاية عالج البحث ثلاثة قضايا:

- واقع الدرس اللساني،
- اللسانيات المعاصرة والتراث،
- اللسانيات العربية وتحديات الغد[39].

نقف في تشخيصه لـ**(واقع الدرس اللساني)** على مهاد تاريخي يرجع بالأمور إلى أصولها، وتحليل لظواهر السلب التي عرفتها بدايات الالتحام بالفكر اللساني؛ منها انغلاق البداية على اتجاه بعينه هو مدرسة لندن التي كانت –ولا تزال في تجلياتها المعاصرة– نغمة واحدة في سيمفونية لسانية معقدة التركيب، والقطيعة الراسخة –كانت ولا تزال– بين الباحثين اللسانيين في أقسام اللغة العربية ونظرائهم في أقسام اللغات الأجنبية، لا سيما الإنجليزية، وانصراف جانب كبير من الجهد البحثي لقضايا النحو وفقه اللغة، والفهم المشوش والمحرف للمفاهيم اللسانية الحديثة. وقد نجم عن ذلك استباحة غير اللسانيين لحدود التخصص اللساني على نحو لا تسنده الأهلية ولا الكفاءة، واستباحة اللسانيين أنفسهم لتخصصات لسانية غير تخصصاتهم وإن لم يكن لهم صدر علم بها[40]، وعدم إعداد جيل لأولي الاختصاص من طلائع الباحثين نتيجة التوسع الكمّي في إنشاء الجامعات، زد على ذلك المستوى الهزيل لبعض الأطروحات والبحوث العلمية التي تدور في فلك

الاستنساخ، وكوابح الأوضاع المؤسسية، وضَعف الكتب المقدمة، سواء أكانت ترجمات لأعمال لسانية، أم تصانيف لسانية وضعها اللسانيون (فهي ترجمة أشبه بتأليف، وتأليف أشبه بترجمة)، وفي مثل هذه الأعمال إثم كبير ومنافع للناس، أم كتبا تمهيدية: "المقدمات" و"المداخل"[41].

وقد أشار الدكتور سعد مصلوح في معرض حديثه عن "اللسانيات المعاصرة والتراث"، إلى أن الظن باللسانيات المعاصرة، بما هي علم وافد، أن يزيدنا علما بتراثنا اللغوي، وأن يزودنا بتقنيات منهجية ضابطة تعيننا على الكشف والتحليل[42]. وقد تنازعت المعالجات توجهات أربعة تتفاوت حظوظها من القصد أو الغلو، عرض لها عرضا وافيا[43].

ومن "تحديات الغد" التي تنتظر اللسانيات العربية، والتي لابدّ من مواجهتها واجتيازها، فيجب أن تبدأ بتغيير استراتيجيات العمل اللساني العربي، التي ظلت تدور في فلك قضايا ثلاث "السعي اللاهث لاستيعاب المنجز الغربي، والجدل مع التراث، وإثبات جدواها في تحقيق الأهداف وحل المشكلات"[44].

فحصاد نصف قرن من عمر اللسانيات في ثقافتنا يكشف بوضوح أن الخطوات التي قُطعت على هذه الدروب الثلاثة شابها كثير من ألوان التعثُّر والوهَن والتشتت. وليست اللسانيات في ذلك إلا وجودا صغيرا تتجلَّى فيه كل خصائص الوجود العربي الأكبر[45].

صحيح أن الاستراتيجيات قد تكون ثابتة، ومع ذلك فإن هناك حاجة ماسَّة تدعو إلى البحث عن وسائل معينة على تحقيقها، وهذا لا يمكن أن يكون إلا بأمرين مجتمعين: تجاوز سلبيات الواقع اللساني، وتحديد المشروعات التي هي في حاجة إلى إنجاز، والمشكلات التي هي في حاجة إلى حل[46].

فأما الطريق إلى تجاوز سلبيات الواقع اللساني فإنه معروف بمفهوم المخالفة لما سبق تقريره؛ ومفهوم المخالفة –كما يعرفه الأصوليون– هو ثبوت الحكم في

المسكوت عنه على خلاف الحكم في المنطوق به. وأما عن المشروعات اللسانية القومية الكبرى التي تنتظر الإنجاز والحلول، فهي:

- إنجاز الأطلس اللساني العربي،
- إنجاز المعجم التاريخي،
- التأريخ لظاهرات العربية وتتبع مسارات تطورها في الزمان والمكان،
- المشروع المصطلحي اللساني العربي استيعابا وضبطا وتوحيدا وتقييسا،
- دراسة فصحى العصر في تنوعاتها القطرية والاجتماعية والمقاماتية "البراغماتية"[47].

ويمكن إجمال أظهر مظاهر السلب في:

- غياب الإعداد الجيد للباحث بوقوف معارفه وخبراته عند حدود ما صنف بالعربية وما ترجم إليها، من غير اتصال مباشر بمصادر المعرفة اللسانية الإنسانية، ...
- كثير من المصنفات اللسانية في العربية –من نتاج ما بعد الجيل الرائد الأول– كانت تأليفا أشبه بالترجمة أو ترجمة أشبه بالتأليف، وهذا مدعاة لسوء الفهم وسوء الإفهام،
- كثير من المترجمات يكابد مشقة السيطرة على الفكرة في أصولها، وإحكام العبارة عنها في صياغتها العربية، وبعضها كان مرتعا للأغاليط وسذاجة التعليق،
- وجود قطيعة راسخة بين المشتغلين بعلوم اللسان في أقسام اللغة العربية وأقسام اللغات الأجنبية في جامعات العرب،
- استباحة غير اللسانيين لحرمة اللسانيات، ثم استباحة نفر من اللسانيين أو المنتسبين إلى اللسانيات لحرمات التخصصات الدقيقة،
- التوسع الكمي في إنشاء الجامعات من غير أن يواكبه إعداد جيد لهيئة التدريس،

- استرخاء قبضة الإشراف العلمي إلى حد أوقعه في شرك الشكلية،
- غياب الحسبة العلمية، وأمن النقد، وهيمنة المجاملة...

لقد أثمرت هذه السلبيات ثمرتها المرَّة في معالجة اللسانيات العربية المعاصرة لكثير من قضايا التراث؛ فوجدنا منها دراسات مستسلمة للتراث، وأخرى مسالمة له، وثالثة زارية عليه، ورابعة متحاورة معه. **والنتيجة؟**

لم تثبت جدوى اللسانيات المعاصرة في التصدي للمشروعات اللسانية القومية الكبرى، فدخلنا إلى القرن الحادي والعشرين ومعنا هموم النشأة الأولى التي كانت قبل نصف قرن أو يزيد[48].

ولا شك أن ملاحظات الدكتور سعد، وملاحظات باحثين آخرين، أسهمت في تحريك همة الباحثين من مشارب مختلفة؛ إذ استطاعت اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة تجاوز الكثير من معضلاتها، وأصبحنا اليوم نتوفر على جيل من اللسانيين يدرك حقيقة التمييز بين المعرفة اللسانية والمعرفة التراثية، كما أن العديد من الأطاريح التي أنجزت خلال العقدين الأخيرين تنم عن تمكن واضح من المعرفة اللسانية، علاوة على ذلك تم الالتفات إلى أهمية المشاريع اللسانية الكبرى المشار إليها، والمؤكد أن المتتبع يدرك وجوه الإنجاز والانتفاع تلك، لكن رغم أهمية الحصيلة فإن ما أشار إليه الدكتور سعد ما زال قائما، ويحتاج إلى كثير من الجهد ليتحقق بالصورة المثلى.

2.5. "**مراجعات تقويمية خاصة**": نتناول في هذا المطلب بعض القضايا النقدية الأساسية التي تضمنتها مراجعات مختلفة:

1.2.5. مراجعات صوتية: قبل أن نعرض أهم تجليات "التقويم" في بعض مراجعات الدكتور سعد مصلوح الصوتية، تستوقفنا مجموعة من الملاحظات في المقدمة التي صدر بها كتابه "**دراسة في السَّمع والكلام**"[49]، وهي ملاحظات نقدية لما كتب في مجال علم الأصوات قبل صدور كتابه المذكور[50].

وقد ذيّل مقدمة الكتاب بتحديد مجموعة من مواصفات الكتابة الصوتية في ضوء استقرائه للأعمال العلمية الجادّة التي سبقت كتابه بالظهور[51]:

أولا. أن يخرج ذلك العمل بالبحث الصوتي من دائرة المعالجة اللغوية الضيقة لأصوات الكلام إلى مناقشة أوسع وأشمل لعلمية التواصل اللغوي لأصوات الكلام والأطوار التي تمر بها،

ثانيا. أن ينصرف الاهتمام الأساسي فيه إلى معالجة الجانب الصوتي (الفوناتيكي) بالمعنى الدقيق، ودراسة ما يتعلق بالصوت باعتباره المادة الفيزيقية للكلام *physical substance* وذلك ما لما نراه من استحواذ وصف الفونيمات العربية على كتب برمتها. ولما لم يكن ثمة جديد يذكر ليضاف إلى هذا الجانب فقد صار التكرار في أكثرها أمرا لا مفر منه،

ثالثا. التخفيف عن الإلحاح على الوصف النقي للأصوات. وإعطاء الجوانب التشريحية الوظيفية والمستويات الأخرى قدرا مناسبا من العناية. وبذلك يمكن توفير الحيز اللازم لمعالجة النواحي التشريحية والفيزيقية والسمعية والإدراكية التي غبنت غبنا شديدا ولم تحظ حتى بما هي جديرة به من اهتمام،

رابعا. ألا تقتصر العناية فيه على دراسة المستويات المختلفة منفصلا بعضها عن بعض، بل تمتد إلى دراسة الروابط والعلاقات بين هذه المستويات وتحديد وجوه التقابل بينهما في محاولة للوصول إلى فهم أمثل لطبيعة الحلقات المتصلة التي تتألف منها عملية السمع والكلام،

خامسا. التعريف –ما أمكن– بأهم الأجهزة التي يستخدمها علماء الأصوات في التحليل الصوتي، ومدى ما تقدمه من عون للباحث في مجال فهم خصائص الرسالة الصوتية،

سادسا. أن يتوخى العمل التنظيم الدقيق للحقائق والمسائل والقضايا، والتبسيط في عرضها دون إخلال بالدقة العلمية الواجبة سواء في المضمون أو العبارة،

سابعا. أن يكون الكتاب حلقة وصل بين المشتغلين بأمر السمع والكلام على اختلاف تخصصاتهم الفرعية الدقيقة، بحيث يجد فيه اللغوي والمشتغل بعلاج عيوب السمع والكلام ومهندس الاتصال وغيرهم ما يعين كلا منهم على فهم الظاهرة من جوانبها الأخرى حتى قد لا تكون معرفته بها على المستوى المطلوب أو قد تكون غير معروفة له على الإطلاق.

تتم هذه الملاحظات جميعها عن تكوين عميق في مجال الدَّرس الصوتي ودراية واسعة بأسسه وقضاياه، فقد أسّس الدكتور سعد مصلوح أطروحاته في "دراسة السمع والكلام" على هذه الملاحظات، ونستنتج من ذلك أن مراجعاته في المجال الصوتي لا تخرج عن مجال تخصصه واهتماماته.

ويمكن أن نمثل لأهم تلك المراجعات التقويمية بمراجعته الموسومة: "في صوتيات العربية لمحيي الدين رمضان: عرض وتصويب"[52].

إن ما يرومه من هذه المراجعة ليس العرض الناقد للكتاب بل تأتي المراجعة للتنبيه إلى أخطاء الكتاب. ويعلل ذلك بالقول: "(...) رأيته واجبا عليَّ أن أتناول هذا الكتاب –لا بالعرض الناقد، فليس فيه من مسائل الخلاف كثير ولا قليل، وإنما بالتنبيه إلى ما ضمه بين دفتيه من أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبدهياته التي لا يعزب بعضها عن علم النجباء من الطلاب بَلْهَ الأساتذة المختصين"[53].

وقياما بهذا الواجب بدأ بعرض عام للكتاب، ثم ثنَّى ببيان ملاحظاته عليه. وما يهمنا في سياق هذا البحث هو الملاحظات بالأساس.

فمن عيوب الكتاب الظاهرة في الفصلين الأولين؛ التداخل والتجميع السطحي للمعلومات وضعف الصلة بين فحواهما وموضوع الكتاب، وابتسار المعالجة وغموضها. ويتجلى ذلك واضحا في العناوين الأصلية والفرعية الواردة في الفصلين من مثل قوله: "موجز في تاريخ عدة ظواهر لغوية"، وفي حشد الأسماء والتواريخ دون نفع يرجى، أو غاية تدرك[54].

ثم تعقَّب الفصول الأربعة من الكتاب –وهي فصول تقع بحكم محتواها في دائرة الصوتيات بعامة وصوتيات العربية بخاصة– بالإشارة وتصحيح ما تضمنته هذه الفصول من أخطاء تتصل بالمعلومات والحقائق الصوتية الثابتة لا بفلسفة العلم وقضاياه الخلافية[55].

وحاصل ما انتهى إليه من مراجعته أن هذا الكتاب وأشباهه يثير "**عددا من القضايا التي لا بد من التنبيه إلى خطورتها**، لا سيما ما كان منها صادرا عن أساتذة جامعيين وضعوه ليكون مقررات دراسية لطلابهم. فلا بد من الدعوة المخلصة إلى استيحاء الضمير العلمي حتى لا يَقْفوَ المرءُ ما ليس له به علم. ولا بد من أن تدقق الجامعات العربية في إسناد المقررات العلمية إلى المتخصصين؛ ذلك أنها مؤتمنة على سمعتها، وعلى الحركة العلمية التي تسهم فيها، وعلى عقول الطلاب الذين وثقوا فيها، والتحقوا بها طلبا للعلم، ورجاء لما لديها من نفع. ولا بد من الإشراف الفعال على الكتاب الجامعي؛ إذ إن حرية الفكر في الجامعة هي في جوهرها مسؤولية والتزام، ولا يمكن أن تنعى تشويه المعلومات، وحشو الأدمغة بكل ما هو فاسد وغالط، ثم جلوس الطلاب للامتحان في هذه الأخطاء، ومنحهم من الدرجات بقدر قدرتهم على حفظ الأخطاء واجترارهم إياها في أوراق الامتحان. ولا بد أخيرا من إحياء وظيفة الحسبة الإسلامية في مجال العلم والمعرفة حماية للعقول، ذلك أن حماية العقل هي من مقاصد الدين بإجماع أهل الأصول[56].

2.2.5. مراجعات معجمية ومصطلحية: نمثل لهذه المراجعات ببحثه المعنون: "استثمار الفوضى: دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد"[57]. فهذا البحث، كما يُفصح عن ذلك عنوانه هو "دراسة تقويمية" بالأساس. وقد مهَّد الدكتور مصلوح لمراجعته بفاتحة أشاد فيها بهذا الإنجاز، وجديته[58] ولعل ذلك ما أغراه بجدية القراءة [59]. وقد انتظمت ملاحظاته الواردة في هذه الدراسة في سبع مسائل:

1. منطلقات أساسية للملاحظات الواردة بالدراسة،
2. مصطلحات يقترح إضافتها إلى المشروع،
3. مقترحات بشأن المصطلحات التي وردت في المشروع بلا تعريب أو نقلت بحروفها الأجنبية،
4. بدائل أخرى لمقترحات وردت بالمشروع،
5. تصحيح بعض المصطلحات المختلفة في المجال الواحد،
6. حول إيجاد علاقة منظمة بين المصطلحات المختلفة في المجال الواحد،
7. هل يمكن استغلال تعدد الاجتهادات في تدقيق المفاهيم المتداخلة وتحرير المصطلحات المقترحة لتعريبها؟

وفيما يأتي تفصيل ما عرض له مجملا:

تقوم الملاحظة الأولى (منطلقات أساسية للملاحظات الواردة بالدراسة) على عدد من المنطلقات العامة عرضها بإيجاز، أما فيما يخص النقطة الثانية (مصطلحات يقترح إضافتها إلى المشروع)، فنقف على اقتراحات وجيهة تخص إضافة مصطلحات تشمل علم الأصوات والأسلوب (لا سيما الإحصائي)، وقد بلغ عدد المصطلحات المقترحة مائة وأربعين مصطلحا، هي ما أمكن جمعه من مصادر محدودة، مع وجود مصطلحات أخرى يمكن إلحاقها بالنص[60]. وأما مقترحاته (بشأن المصطلحات التي وردت في المشروع بلا تعريب أو نقلت بحروفها الأجنبية)، فقد قدم مراجعة لثلاثة وثلاثين مصطلحا مع تعريبها، وبلغت الـــ(بدائل الأخرى لمقترحات وردت بالمشروع) خمسة وتسعين بديلا، عرض لها في جدول توضيحي يشتمل على المصطلح، والمقابل المقترح له في المشروع والمقابل الذي يقترحه هو. وتوقف في تصحيحاته (تصحيح بعض المصطلحات المختلفة في المجال الواحد) على بعض المؤلفات التي لا تتفق تماما مع الأصول الأجنبية، وقد اشتملت مراجعته التصحيحية على اثنين وعشرين مصطلحا، مع

الوقوف على مجال استعمال المصطلح، ورأيه فيه من حيث الغموض والوضوح وتقديم اقتراحات مناسبة بديلة، مع بيان مسوغات المراجعة، والتوفيق بين المعرفة التراثية والمعرفة اللسانية.

وفيما يتصل بـــ(إيجاد علاقة منظمة بين المصطلحات المختلفة في المجال الواحد)؛ فقد عبَّر عن موقفه بوضوح، يقول: "ربما يكون من الأفضل في مجال تعريب المصطلحات واحدا واحدا، وحل مشكلة كل منها على انفراد، بل علينا أن نتجاوز هذه المرحلة لنواكب الطريقة التي تصك بها هذه المصطلحات في لغاتها الأصلية. والهدف من ذلك أن تكون طريقة التعريب ذات طابع "توليدي"، قادر على إنتاج عدد لا نهاية له من المصطلحات المعربة، وبذلك نكون قد زودنا أنفسنا بآلة قادرة على مواجهة الجديد"[61].

ويتأكد من خلال هذه المراجعة ما يطرحه المصطلح اللساني من صعوبات تلقي بثقلها على تلقي اللسانيات في الثقافة العربية، كما تشهد على ذلك الدراسات والبحوث الكثيرة التي نبهت إلى خطورة هذه المعضلة التي ما زالت الثقافة العربية تئن تحت وطأتها إلى اليوم.

3.2.5. مراجعات في "نحو الجملة" و"نحو النص": قبل أن نعرض تجليات التحليل التقويمي لهذين الاتجاهين، جدير بالإشارة أن الدكتور سعد مصلوح نشر بحثا رائدا نعدُّه أصلاً لهما يتبوأ بهما واسطة العقد؛ وهو بحثه الموسوم: "نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية"[62].

وإذا كان هذا البحث بحثا تطبيقيا بالأساس فإنه لم يخل من إشارات نقدية دالة؛ ومن ذلك مراجعته لأهم مصطلحين من مصطلحات "لسانيات النص"، وأعني بذلك مصطلحي *Cohesion*، و*Coherence*، يقول: "بُذلت محاولات كثيرة لترجمة مصطلحي *Cohesion*، و*Coherence* أشهرها ترجمتهما بالتماسك والالتحام. وقد توصلنا بعد طول تفكر وإنعام نظر إلى السبك مقابلا لمصطلح *Cohesion*، والحبك

مقابلا لمصطلح *Coherence*. ونحسب أنهما مقابلان عربيان يتسمان بالإفصاح والإبانة والتساوق، كما أنهما أقرب شيء إلى المفهوم المراد، وأكثر شيوعا في أدبيات النقد القديم: "جاء في تاج العروس مادة "سبك": سبكه يسبكه سبكا، أذابه وأفرغه في القالب من الذهب والفضة، وفي مادة "حبك": الحبك: الشد والإحكام وإجادة العمل والنسج وتحسين أثر الصنعة في الثوب. يقال حبكه يحبِكه ويحكبُه كاحتكبه، أحكمه وأحسن عمله، فهو حبيك ومحبوك"[63].

1.3.2.5. "العربية: من "نحو الجملة" إلى "نحو النص"[64]. هذا البحث محاولة للإجابة عن أسئلة أساسية، منها: ما "نحو الجملة"؟ وما "نحو النص"؟ وكيف يمكن أن يكون النحو العربي "نحو نص" لا " نحو جملة"؟...

يشير "نحو الجملة" إلى ذلك النمط التقليدي السائد في دراسة النحو العربي، وهو نمط علينا –على عكس النظرة السائدة– أن نتجاوزه إلى واقع علمي جديد. أما "نحو النص" الذي يدعو إليه؛ فهو نمط من التحليل ذي وسائل بحثية مركَّبة، تمتد قدرته التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقة المكونات التركيبية داخل الجملة[65].

وترجع أسباب سيطرة "نحو الجملة" إلى تأثير التقاليد الرَّاسخة التي أرساها النحو اليوناني، حين ارتبطت الجملة في النحو بالحكم المنطقي، ثم بدأ "نحو النص" بفرض وجوده مع بداية النصف الثاني من القرن المنصرم مع هاريس. وقد عرض الدكتور سعد، عرضا وافيا، أهم الأسباب التي استقطبت أنظار علماء اللسان المحدثين إلى فكرة "نحو النص"؛ لأن من شأن ذلك أن يعين على استبانة المقاصد من تأسيس هذا النحو (نحو النص).

فـــثمة، إذن، نمطان من النحو؛ أشار إلى أولهما في العنوان بمصطلح "نحو الجملة"، *Sentence grammar*، وإليه ينتمي النحو العربي بصورته المعروفة. و"نحو الجملة" هـــو طـــراز مـــن التحليـــل النحوي يقيد معالجته بحدود "الجملة"

(أو "القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها")، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها"، على خلاف بين المدارس اللسانية في مفهوم التقعيد نفسه: أهو تصور تنظيمي يقترحه الباحث، مسقطا إياه على المادة اللغوية أم هو كشف واستكناه لنظام باطن ومستكن بالفعل وراء ظاهرات السلوك اللغوي؟ و"نحو الجملة" حين يعد قواعدها منتهى همه ومبلغ علمه لا يقر للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها. وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي. ويبدأ التحليل النحوي باجتزاء الجمل، وعزلها تقريبا عن سياقها في النص أو الخطاب، ويصبح السلوك اللغوي مجرد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج وتحديد...

أما الغاية من الدراسة فـ"هي تحسس الطريق إلى إطار نظري لدراسة النص العربي. وقد ضمنها ثلاثة مباحث نعالج في أولها العلة الغائية لنحو النص، وفي الثاني ماهيته. أما الثالث فهو تقويم للنحو العربي من الوجهة النصية لنحدد أظهر خصائصه التي تقعد به عن استشراف هذا الأفق الجديد، والكيفية التي يمكن بها تجاوز هذه المعوقات؛ لنخرج بالنحو العربي من دائرة "قل ولا تقل" إلى آفاق الدراسات النصية التي أصبحت مهوى عقول المشتغلين بعلوم الإنسان عامة والمشتغلين بدراسة النص الأدبي على الخصوص"[66].

أما الثالث المخصص لتقويم النحو العربي من الوجهة النصية وتحديد أظهر خصائصه التي تقعد به عن استشراف هذا الأفق الجديد، فهو المبحث الأكثر التصاقا بهذه الدراسة، –النحو العربي بين "الجملية" و"النصية، إذ "يشير إلى معيارين ضابطين يحكمان موقفه من هذه القضية، ومن كل قضية علمية يكون التراث اللساني العربي طرفا فيها. أما أولهما فحقيقة تغيب عن كثير من أهل النظر على بداهتها، وهي أن النحو العربي ليس هو اللغة العربية، وأن فرق ما بينهما هو

الفرق بين ظاهرة موضوعة للدراسة وعلم يحاول به العلماء دراسة الظاهرة والكشف عن قوانينها بإعمال مناهج ومقولات علمية معينة. إن اللغة "ظاهرة من ظواهر الاجتماع البشري. أما تقعيدها والتماس الضبط لنظمها فهو الأمر الذي يتطلب منهجا. والمنهج هو رؤية علمية يطرحها الباحث ليتحقق باستخدامها الضبط والتفسير والتقعيد"[67]... ثم ينتهي إلى القول: "إن أي محاولة لإصلاح النحو العربي أو استبدال نحو آخر به لا يمكن أن تعني هدما للعربية بقرآنها وتراثها وتاريخها العريق"[68].

وأما الضابط الثاني فيتمثل في حقيقة تفرض نفسها فرضا على جميع المعاصرين المشتغلين بقضايا اللسانيات العربية، وهي أنهم لا يبدؤون –وما ينبغي لهم أن يبدؤوا– من نقطة الصفر المنهجي. إن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام يعني إهدار أربعة عشر قرنا من النتاج اللساني المتميز، الذي هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقه العربية وأسرار تراكيبها وذخائر تراثها. وما يكون لنا –إذا كنا حقا من أولي الألباب– أن نلوي رؤوسنا إعراضا عن كنوز هي عمر هذه الأمة ومركب جوهري من مركبات ثقافتها[69].

إن محاكمة النحو العربي إلى الخصائص التي يتطلبها نحو النص يفضي إلى اشتماله على كثير من المعوقات المنهجية التي تجعل استخدامه في التحليل النحوي للنصوص، على ما هو عليه، مهمة يندر مثيلها في الصعوبة[70]. ويرتبط ذلك بأمور ذكر أهمها[71] ثم خلص إلى الآتي: "ولذلك نحسبه واجبا على من يريد تأثيل "نحو النص" في العربية أن يولي وجهه شطر صيغ النحو المقامي في البلاغة العربية، فهي أوثق صور النحو القديم عروة بنحو النص"[72].

ومن المعوقات الأخرى التي تخل بكفاءة النحو العربي افتقاده لخاصيتي النظامية والهرمية الواجب توافرهما في نحو الجملة الكفء إذا أريد له أن يكون جزءا مكونا في نحو نص كفء[73].

إن جهود اللغويين المسلمين، على الرغم من أهميتها الكبيرة وشموليتها، افتقدت لخاصية النظامية *Systematization*. وارتباطا بما سلف، كان من الطبيعي، أن ينجم عن افتقاد هذا الشرط، فكرة تحديد العلاقة بين المستويات التحليلية؛ إذ لا يوجد عند اللغويين أصلا مفهوم المستوى.

ويضاف إلى جوانب الخلل المذكورة وجه آخر من وجوه القصور المنهجي ينتج عن الجوانب السابقة بالضرورة، ألا وهو افتقاد المنظومة التحليلية داخل المستوى الواحد.

استنادا إلى هذه الملاحظات السابقة راجع الدكتور سعد مصلوح مجموعة من تعريفات النحو في المصادر العربية، وانتهى من ذلك إلى أن "النحو العربي هو أبعد شيء من أن يكون نحوا "جمليا" موفقا، بله أن يكون صالحا بصورته هذه لأن يكون نحوا "نصيا""[74].

ويفتح الدكتور سعد بارقة أمل يمكن أن تكون مسلكا لتحقيق المبتغى (الانتقال بالنحو العربي من "نحو نص" إلى "نحو نص") وهي بارقة يقدحها زناد الإمام أبي يعقوب يوسف بن محمد علي السكاكي في صيغته التي قدمها في "مفتاح العلوم" والتي يمكن أن تكون إطارا مرجعيا في العربية إذا ما أردنا لنحو النص العربي تأثيلا وتأصيلا[75].

وإذا كنا لا نختلف مع الدكتور سعد مصلوح في وجاهة الأسئلة المطروحة التي على أساسها يبني تصوره الجديد، فإننا نرى أنّ اللغات تحتاج في دراستها أوّلا إلى النحو الذي لا يمكن أن يكون إلاّ نحوَ جملة. على أنّ ذلك لا يمنع من نشأة علوم أخرى تعتني، وهي تتغذّى من النحو، باللغة في الاستعمال والتداول العامَّين وفي الاستعمال المخصوص في فنون القول وأجناسه. وقد نشأت الخطابة وفن الشعر عند الإغريق قديما ونشأ عندنا البيان والبلاغة وشرع الجرجاني نظرية النظم وهي استغلال علم النحو في المستعمل من الكلام. وعموما ستبقى الحاجة للنحو قائمة ما

استمر النوع البشري فالنحو أو نظم اللغة المجرد في علاقته بالعلوم اللغوية الأخرى من قبيل البلاغة قديما والتداولية وتحليل الخطاب اليوم شبيه بعلاقة الرياضيات بالفيزياء والكيمياء وبالإحصاء في مجالات تطبيقه المختلفة المتنوعة. وبناء على ما تقدّم فقد بدا لنا السؤال الوارد في المقال يستدعي أسئلة أخرى من قبيل: كيف يمكن أن يكون النحو العربي "نحو نص" لا " نحو جملة؟ وهو سؤال لا يخلو من وجاهة لمن يعقل علم النحو بمعناه العام وعلاقته بعلوم اللغة الأخرى.

2.3.2.5. "المذهب النحوي عند تمام حسان: من "نحو الجملة" إلى "نحو النص""[76].

يفصح الدكتور سعد عن مرامه من هذا البحث بالقول: "وهذه الدراسة هي محاولة منا لمقاربة هذا الجهد الناصب الذي استأحد به شيخنا حتى تأثَّلت له الإمامة فيه"[77].

وقد استهل هذه المراجعة بعرض خصائص الإنجاز العلمي للدكتور تمام حسان في كتابه المذكور، واستجلاء حديثه عن نحو النص، وخلاصات نقده للنحو العربي. كما تضمنت المراجعة عرضا لأفكار الدكتور حسان وشرحا لها، ثم مناقشة ومثاقفة ذات وجهين لأهم الأفكار الواردة في الكتاب إما مطابقة وإما اختلافا.

انتظمت وجوه المطابقة في مسائل ثلاث، اهتم في أولها بنقد النحو من منظور نصي، استنادا إلى ما أورده في بحثه الذي توقفنا عليه أعلاه (العربية من "نحو النص" إلى "نحو الجملة")، حيث لاحظ أن تمام حسان قد تولى باقتدار معالجة أوجه القصور التي كابدها النحو العربي، من حيث وفاؤه لغايته من تقعيد الجملة أو الكلام "الذي هو اللفظ المستقل بالإفادة عند النحاة"، وذلك حين نعت النحو بأنه نحو تحليل لا تركيب. ثم أردف بتلخيص أهم ما يرد على النحو العربي بهذا الاعتبار لخصها في ثمانية عناصر، ختمها بخلاصة[78].

وإذا كان الدكتور سعد مصلوح يرى أنه "لا وجود في الكتاب الذي هو موضوع النظر لما يدل على أن الغاية المعيارية من النحو قد توارت بالحجاب. كذلك ليس في الكتاب موقف معلن من خاصيتي الاطراد والإطلاق على نحو ما عرفا بها لدى الشيخ، فكل هذه الصفات الموائز قد بقيت على الأصل، أو كانت في حكم المسكوت عنه. من هنا يمكن حصر الإنجاز العلمي لكتاب الدكتور تمام في موقفه المستعلن من النحو القديم (...)، ثم ما وسم به هذا النحو محقا من أنه نحو تحليل لا نحو تركيب، وأن دراسة أبواب الجمل كانت من غائبات همومه. وفيما ذكره الدكتور تمام تقييد لهذه الصفة المائزة؛ فالنحو وإن اقتصر على ما يقع في حدود الجملة بما يستوجب أن يطلق عليه تسمية "نحو الجملة" –هو قاصر لا يزال عن إدراك هذه الغاية، وأن إطلاق هذه التسمية لا يتأتى له إلا بشيء غير قليل من التسمح والتجوز. أو قل إن إيجاب هذه التسمية للنحو القديم إنما يكون بمفارقة خصائصه خصائص "نحو النص"، لا بموافقتها شروط "نحو الجملة" الحق"[79]، فإنه في الوقت نفسه يرى أن الكتاب كان استدراكا بصيرا لجمهرة العلل القوادح التي فعلت فعلتها في جسم النحو العربي، وتزييفا موثقا لتلك المقالة التي سارت في الناس، ووصمت النحو العربي بأنه العلم الذي نضج حتى احترق.

لقد أصبح لدينا بهذا الكتاب صيغة عربية موفقة من "صيغ نحو الجملة" لم تكن من قبل، وهي صيغة يمكن الانطلاق منها لتحقيق النقلة المنهجية إلى "نحو النص"[80].

- ✓ اعتماد تشخيص المعنى غاية للدرس النحوي،
- ✓ اعتماد أمن اللبس غاية للاستعمال وقواما للنظام،
- ✓ اعتماد مفهوم النظام اللغوي (أو المستوى التحليلي)،
- ✓ تأسيس فكرة تراتبية النظم اللغوية (أو المستويات التحليلية)،

- ✓ ممارسة التحليل على المستوى الصرفي، والتركيب على المستوى النحوي،
- ✓ الكشف عن دور الظواهر السياقية في تكييف النظام لمقتضيات الأداء،
- ✓ تضافر القرائن لتحقيق أمن اللبس والكشف عن المعنى،
- ✓ استيعاب المقام داخل إطار النظرية النحوية لاستكمال الكشف عن المعنى[81].

ولم يكن لهذا البناء المحكم أن ينهض على هذه الركائز إلا برجع البصر في مجمل التراث النحوي، واستصفاء ما هو جدير بالاستصفاء، وجمع الشبيه إلى الشبيه، واقتراح الأبدال، واستكناه دلالات التراكيب، وإقامة النظامية مقام التفتيتية *Atomism*، وتمييز القيم الجامعة من القيم المائزة، وتجريد الثوابت الحاكمة على المتغيرات. وكل أولئك مما ينوء بهمة أولي العزم من الأئمة المجتهدين[82].

غير أن تنويهه بالكتاب لم يمنع من عرض مسائل الخلاف[83]، وقد انصرف الحديث أكثر في هذا المطلب إلى "نحو النص"، وغايته ومكانه من نحو الجملة والمعايير التي تثبت بها للنص نصيته، ومكان المكون البلاغي من النظرية النحوية. وفي كل أولئك نورد وجهة أخرى للنظر لعل في إيرادها تقليبا للمسائل وإضاءة لأغماضها(...)"[84].

ومن المسائل التي عالج في هذا المطلب:

- ✓ أي معنى؟ وأي نص؟
- ✓ حول معايير النصية،
- ✓ من أمن اللبس إلى قصد التلبيس،
- ✓ حول المكون البلاغي في النظرية النحوية[85].

ونوجز ما جاء عند الدكتور سعد مصلوح من مسائل الخلاف في النقاط الآتية:

- إنكار أن يكون غاية التحليل في "نحو النص" التوصل إلى معنى واحد ينفي التعدد والاحتمال،
- رفض مصطلح الاتساق لأنه غير دقيق،
- تعريف "الإعلامية" كما أورده تمام حسان يجعله يتحد بمفهوم الاتساق ويتداخل معه[86]، ويقترح تعريفا بديلا، كما اختلف معه حول معيار "القبول"[87]،
- "نعت نحو النص بأنه نحو تطبيقي غير نظري. وفي هذا الإطلاق نظر يحتاج تقييده إلى كلام شديد التحصيل والتفصيل، ومن ذلك أن جميع ما سيق من أمثلة إنما كان لتوضيح اعتماد "نحو النص" ومعاييره أساسا لنفي التعدد والاحتمال في المعنى. وقد يكون ذلك وجها من وجوه الانتفاع بنحو النص، ولكن التوحيد بينه وبين نحو النص غير وارد، بل إنه قد يكون أهون وجوه الانتفاع به شأنا"[88]،
- القول بأن نحو النص "لا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضرا معرضا لتطبيق النحو عليه مستخرجا من مادته"، ومثل ذلك –على حد قول الناظم– "يغلب لكن ليس مستحقا"[89]،

وخلاصة تقويمه لـــ"نحو الجملة" في الصيغة المقترحة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" أنه لا وجود في الكتاب لما يدل على أن الغاية المعيارية من النحو قد توارت بالحجاب. كذلك ليس في الكتاب موقف معلن من خاصيتي الاطراد والإطلاق على نحو ما عرف بها لدى تمام حسان، فكل هذه الصفات الموائز قد بقيت على الأصل، أو كانت في حكم المسكوت عنه. من هنا يمكن حصر الإنجاز العلمي للكتاب في موقفه المستعلن من النحو القديم (...)، ثم ما وسم به الدكتور تمام هذا النحو محقا من أنه نحو تحليل لا نحو تركيب، وأن دراسة أبواب الجمل كانت من غائبات همومه. وفيما ذكره تمام حسان تقييد لهذه الصفة المائزة؛ فالنحو وإن اقتصر على ما يقع في حدود الجملة بما يستوجب أن يطلق عليه تسمية "نحو الجملة" –هو قاصر لا يزال عن إدراك هذه الغاية، وأن إطلاق هذه التسمية لا

يتأتى له إلا بشيء غير قليل من التسمح والتجوز. أو قل إن إيجاب هذه التسمية للنحو القديم إنما يكون بمفارقة خصائصه خصائص "نحو النص"، لا بموافقتها شروط "نحو الجملة" الحق(90).

وأمّا عن وجهة نظرنا فيما يتعلّق بالنحو العربي بالذات فإنه يتعين على كل متقحّم للحكم عليه أن يتريّث وينسّب. فالنحو العربي بناء ضخم وفيه وجوه من التناول مختلفة متكاملة: أمّا كونه وصفيّا فهو وصفيّ وأمّا كونه ذهنيّا تقديريّا فهو ذهني تقديري. وقد هاجمه تمام حسان وإبراهيم أنيس وغيرهما؛ اتهموه بالتأثر بالمنطق والتقدير الذهني وزادوا في عدد أقسام الكلم فيه وسلبوا من إعرابه المعنى ثم تراجعوا. وفي البحث الأكاديمي العربي اليوم صرفت جهود ضخمة لفهم النظريّة النحوية العربيّة في أصولها وبيان تماسكها ووجاهتها عند الأفذاذ من النحاة مثل سيبويه وأهم شراحه وكذلك الحال مع الجرجاني وهي جديرة بالنظر والاعتبار.

أمّا مسألة وضع نحو جديد لعربيّة اليوم فمسألة شائكة أخرى. فلا خلاف أن النحو العربي الذي بين أيدينا ليس اللغة العربيّة وإنما هو علم بكيفيات تحققها. ولكن أي لغة يُراد استنباط نظامها استنباطا جديدا؟ أهي الفصيحة التي تحترم قواعد الإعراب أم الدوارج العربيّة؟ إن كانت الأولى فلا نعتقد أنّ مسعى جديدا لاستنباط نظامها سيكون مثمرا، وإن كانت الثانية فالأمر مفتوح ممكن. ولكن للاختيار الثاني تبعاته وأهمّها الموت السريع لعربيّة القرآن وللعربيّة الرسمية التي ما زالت ملكا مشتركا لهذا الامتداد الجغرافي الديمغرافي الهام.

3. "**التقويم**" **خلفياته المعرفية وأسسه الاستدلالية:** للعبة اللغوية قواعدها كالنرد والشطرنج، وليس من يمارس لعبة لا يجيدها كالذي يمارسها وهو أحد العارفين بها والمستمتعين بالخوض فيها. تحسُّ وأنت تقرأ مراجعات الدكتور سعد مصلوح النقدية ومثاقفاته أن الكاتب من أهل الدار. فالكُتّاب الذين يكتبون صنفان:

الأول تشعر وأنت تقرؤه بأنه يقتحم بك لجة طريق ترابية متبزلة الحصى متتابعة الشناقيب، طريق لم يكن يعرف المؤلف بدايتَه ولا نهايتَه. وصنف تحسُّ وأنت تقرأ فصوله أن كاتبه يعرف قضاياه في لباسها المعنوي قبل صبِّها في مساحتها اللفظية. لذلك تحس بالفوز وأنت تقرؤه؛ لأن العقد القرائي بينك وبين كاتبه لم يتعرض لخيانة ولا لخداع. فبين القارئ والكاتب عقد؛ القارئ يقرأ بشرط الاستفادة والكاتب يعِدُ بالإفادة. ذلك العقد أوفى به الدكتور سعد مصلوح أحسن إيفاء وأجمل فيه القصد ولم يخل فيه، بما يوجب له الثناء من طلاب المعرفة[91].

وسنقف في هذا المطلب على الخلفيات المعرفية والأسس الاستدلالية الحجاجية التي تجعل من "التقويم" عند الدكتور سعد مصلوح "تقويما مؤسّسا".

1.6. **الخلفيات المعرفية:** يعلن الدكتور سعد مصلوح إعلانا صريحا عن خلفياته ومنطلقاته المعرفية، وهي خلفيات لسانية صريحة، يقول: "إنني واقف حيث اختارت ليَ الأقدار –وما أحبّه إلى نفسي من اختيار– على أرض التحليل اللغوي الدقيق، معتزا بانتمائي إلى المدرسة اللغوية المعاصرة، وأوثر دائمًا أن أُحسَب في عداد اللغويين المختصين، على أن أُعَدّ من هواة النقد"[92].

ويضيف في سياق آخر: "وكاتب هذه الدراسة حين يرصد أبرز هذه المظاهر يرى لزاما عليه أن يستيقظ الأنظار إلى أمور: منها أنه هو نفسه واحد ممن يشرُفون بالانتماء إلى حزب المشتغلين باللسانيات التي هي عنده أخطر العلوم الإنسانية مطلقا والقيمة على دراسة اللغة التي هي مجلى عمل العقل ووعاء معارفه، ومنها أن هذا الانتماء يبرئه من القصد إلى غمط هذا العلم والمشتغلين به حقهم ودورهم في الثقافة العربية المعاصرة، وإن من هؤلاء أساتذته الذين علموه وفيهم رفاقه وتلامذته من ذوي الفضل الذي لا يجحد"[93].

وإذا كان الدكتور سعد يعلن بشكل صريح عن انتمائه إلى المدرسة اللغوية المعاصرة فإنه لم يشر بدقة إلى مدرسة بعينها يدين لها بالولاء، فالحكمة اللسانية

ضالة الباحث، يأخذها أنَّى وجدها، بعيدا عن الانتماءات الضيقة، فالأهم هو الاشتغال في إطار عام وواضح، والوعي بخلفياته ومنطلقاته الأساسية، إنها أرض البحث اللغوي الواسعة التي يمارس انطلاقا منها مراجعاته، ولا رغبة له في ارتداء أي معطف جديد يمنحه جواز الانتقال إلى أرضية بحث أخرى غير ما اختاره لنفسه عن اقتناع، وإن كنا نجد أن من يرى أن أعمال الدكتور سعد مصلوح التقويمية تدنو من اختصاصه الأقرب وهو الأسلوبية الإحصائيّة وتتأثر بأعمال غربيّة محددة وتطبيق ما طرحت من طرق معالجة إحصائيّة تطبيقا وفيّا وأحيانا آليا تعوزه اللمسة الشخصيّة والاحتياط في استعمال المصطلحات والمفاهيم اللسانية الواردة عندهم عندما يصير التطبيق على اللغة العربيّة[94].

كما تتم مراجعاته التقويمية أيضا عن سعة اطلاع؛ فالاشتغال داخل الحقل اللغوي لا يعني القدرة على الإلمام بكل قضاياه المتشعبة، لكن ما يستوقف المتتبع لمراجعات الدكتور سعد هو شمول مراجعاته لمجالات بحثية مختلفة: لسانيات عامة، ومعجم، ومصطلح، وأصوات، وأسلوب، و"نحو الجملة"، و"نحو النص"...[95]، وهذا يعبر عن إلمام كبير بقضايا متشعبة لا يتأتى الاقتراب منها إلا لمن يجيد الغوص.

1.1.6. سعة الاطلاع وشموليته: إن الاعتزاز بالانتماء إلى المدرسة اللغوية المعاصرة هو اعتزاز بالانتماء إلى المدرسة اللغوية التراثية، فهذا يعد تحصيل حاصل لذاك، ومن هذا المنطلق من الطبيعي أن يمتلك الدكتور سعد حجية النظر النقدي في تخصصه بشقيه التراثي واللساني، فقد مكَّنته هذه المرجعيات من تنويع استدلالاته وشق طريق الممارسة النقدية بتؤدة ونجاح كما أشرنا.

إلى جانب خلفياته اللغوية تحضر في مراجعاته خلفيات معرفية أخرى مختلفة: دينية أحيانا؛ كما يظهر في إشاراته المتكررة إلى الأصوليين والمفسرين والفقهاء ومنطقية أحيانا أخرى تتبدى في استحضاره لقضايا المنطق والجدل، بل هي

"مرجعية قانونية"، أو مرجعيات علمية[96] تمتح من تخصصات شتى، كـــ"علم النفس"، و"علم النفس الإدراكي" و"علم الذكاء الاصطناعي"، و"علم التشريح" و"علم وظائف الأعضاء"...

2.1.6. التراكم والتقصي: إن المراجعة ليست طارئة أو متعجّلة؛ إذ لا يكتفي الدكتور سعد مصلوح بمراجعة البحث في صورة وجده عليها في كتاب؛ بل يبني مراجعته على تراكم وتقصّ؛ فالبحث المراجع قد يكون منشورا في دورية قبل أن يجعله المؤلف فصلا من فصول كتابه مثلا، فيعقب ذلك فرصة لنقد ذاتي يمكّن من إعادة النظر في بعض القضايا، ولذلك وجدناه يقف في سياقات مختلفة من مراجعاته على أصول للبحوث المراجعة صدرت من قبل، فيبني تقويمه وتقييمه على هذا الأساس[97]. كما تظهر سعة اطلاعه في استدراكاته وإضافاته النوعية على البحوث المراجعة التي تكشف مدى استيعابه للمقروء وتمكنه منه. وكذا استدلالاته على الأحكام التي يطلقها: وتقديم توصياته في ضوء مراجعاته واستقراءاته وتحليلاته وتعقيباته التي تظهر في غنى التعليقات والحواشي التي مكنت من توضيح كثير من الأفكار، وإثراء قضايا أخرى لم يتنبه إليها المؤلف، أو لم تُتناول بالقدر الكافي من التحليل. حتى إذا أقبل عليها كان إقبال الفاحص المدقق...

2.6. الأسس الاستدلالية الحجاجية:

1.2.6. التحاجج والتناظر: المراجعة مناظرة بالأساس؛ ولذلك من الطبيعي أن تحضر أساليب الحجاج بوضوح في مراجعات الدكتور سعد؛ الحجاج بما هو معقولية وحرية وحوار من أجل حصول الوفاق بين الأطراف المتحاورة وحصول التسليم برأي آخر بعيدا عن الاعتباطية واللامعقول اللذين يطبعان الخطابة عادة وبعيدا عن الإلزام والاضطرار اللذين يطبعان الجدل، وهذا كله يجعل الحجاج بعيدا عن العنف بكل مظاهره[98].

فالتناظر هنا حوار عميق هادئ، بعيد عن كل أشكال الجدال العقيم. ويجد القارئ مصداق ما ذهبنا إليه في ثنايا المراجعات التي وقفنا عليها آنفا؛ فكلامه ليس تأويلا مغرضا ولا تقولا أو تمحلا، بل هو استنباط بالدليل، واستشهاد بالمثال واستدلال بالحجة.

لقد وصفنا النقد اللساني في الثقافة العربية في إحدى السياقات بأنه نقد صامت[99]، ونريد بالصمت هنا معناه المجازي لا الحقيقي، وهذا تحديدا ما شرحه الدكتور سعد بقوله: "يصبح النقد لأي فطرة طعنا في صميم الذات المفكرة، وحطا من شأنها، ويرى كل حامل قلم في نفسه ما يعجبه، وينكر على غيره حق ترديد النظر فيما يقول، ولا يتوانى عن عقوبة مرتكبي جريمة نقده ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وحينئذ تتفاوت العقوبة بتفاوت ما يتسنمه من مناصب، وبحسب ما يملك من قدرة على الانتقام، ويصبح جوهر الانتقام واحدا، وإن اختلف مظهره بين انتقام القادرين وانتقام العاجزين"[100].

فهذا النوع من النقد مرفوض مردود، غير ذي صلة بما ينشده الدكتور سعد الذي يؤكد في سياقات مختلفة شرف الغاية ونبل المقصد، يقول: "ولقد قصدت بعملي هذا **أن يكون حوارا لا مبارزة، وأردت به وجه الحق لا الغلبة. ومعاذ الله أن أدَّعي لنفسي فضيلة أمتاز بها على غيري**، فربما كنت أعرف الناس بعيوبي. بيد أن الخلاف في الرأي من طبائع العقول، وبه –لا بغيره– **تتسع الرؤية، ويزكو العلم، وتسفر الحقيقة**"[101]. ولذلك لا نستغرب إذا وجدناه هو أول من يثني على من رام هذه الغايات من منتقِديه، ولسان حاله "**رحم الله من أهدى إلي عيوبي**". هذا ما نقرؤه في تقديمه لأحد مؤلفاته، يقول: "وقد مرَّت على صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنوات عشر، كان فيها –**على بساطة إخراجه وتواضع حجمه**– محل النظر والتقويم من عدد من النقاد واللسانيين وأصحاب البحوث الأكاديمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه [...] وتراوحت هذه الاستجابات بحسب ما أمكنني رصده

منها– بين الشك، والترحيب المتحفظ، والاقتناع المقرون بالحماسة لإعمال مقولات الكتاب وإجراءاته البحثية، واعتمادها أساسا للتحليل والاستنباط" ثم يضيف "**ولست بحاجة إلى أن أؤكد أني بكل ذلك حفي وسعيد، وربما كانت حفاوتي بما أبدي من وجوه التحفظ والنقد لا تقل بحال عن سعادتي بما لاقاه الكتاب من ترحيب واقتناع متحسس. فقد أتاحت لي الاستجابات المتحفظة والناقدة فرصة تقديم مزيد من الإيضاح والبيان لأمور وجوانب في الكتاب وفيما يمثله من اتجاه أحسبها كانت في حاجة إلى ذلك (...)**"[102].

كما يوظف أسلوب التحاجج والتناظر في سياقات مختلفة من مراجعاته على طريقة القدماء في لجوئه أحيانا إلى المتلقي باعتباره طرفا مشاركا في الحوار، على عادة المتناظرين في مجالس المناظرة، وفي ذلك شكل من أشكال الاحتفاء بقارئه.

ولهذه الاعتبارات تعبّر آليات التحاجج وآداب التناظر في مراجعات الدكتور سعد مصلوح عن وعي بالمنطلقات التداولية التي تنأى عن السفسطات؛ فالمراجعة عنده حوار ومثاقفة قبل كل شيء، يقول في إحدى مراجعاته: "... الحوار والمثاقفة بين الباحثين العرب حول قضايا الأسلوب هما أشرف المطالب؛ ذلك أن المثاقفة مهما تكن منطلقاتها وغاياتها –هي أقصر السبل إلى جلاء الغموض، وتحريك الجمود، واستبانة المقاصد"[103]. والوعي بهذه الآليات يجعل "**التقويم والنقد**" عنده حفاوة علمية و"**تلبية لنداء كريم من كتاب زملاء**"، "**وواجبا علميا وأخلاقيا**"... وهو في كل هذه الحالات "**تقويم موضوعي**"، و"**بناء ومكاشفة**"، و"**تقويم للاعوجاج، وسد للخلل**"... كما أن استحضار تلك الآداب هو ما يجعله يقيم مناقشاته على أسس معرفية ومنهجية مفارقة للأشخاص والأعيان؛ صحيح أنه يحرص كل الحرص على علاقة الود مع زملائه، لكن مراجعاته ابتعدت غاية ما يكون الابتعاد عن ثقافة المجاملة والإخوانيات حتى في سياقات الاحتفال والاحتفاء

التي تفرض ذلك[104]، لاقتناعه أن حقوق العلم وأهله أوجب وآكد من العلاقات الشخصية[105].

ويظهر الأسلوب الحجاجي التناظري في سياقات كشف الأغاليط وإبطالها؛ فليس أشد على نفسه من أن يرى لغة التحاجج والتناظر "تتجافى عما ينبغي لها من توقير أهل العلم والتماس العذر، وحمل النصوص على أحسن محاملها الممكنة". ونلمس ذلك في حرصه الشديد على كشف مواضع التغليط، سواء من خلال حديثه عن المغالطات، وتعريفها، كما في قوله: "المغالطة ضربان: مغالطة في الحقائق ومغالطة في الاستدلال، وقلما يرد الضربان أحدهما أو كلاهما دون أن يصحبه تحريف للكلم عن مواضعه"[106]. أو بيان أنواعها؛ كحديثه عن "التعميم والإطلاق والأحكام المرسلة، واللعب بالكلمات"[107]، و"المصادرة على المطلوب عند المناطقة" (وهي عند المناطقة مغالطة برهانية تجعل من المطلوب إثباته جزءا من مقدمات البرهان المراد إنتاجه)، فهو لا يقبل أن "تنتهك حرمات المنطق بالخلط بين الفرض العلمي والمصادرة على المطلوب"[108]، بل قد يكون ذلك سبب قلق شديد وصدمة لديه: "لكن الذي أقلقني حقا، ولا أغالي إذا قلت إنني صدمت له، هو الخلط المستغرب لدى الكاتب بين المصادرة على المطلوب والفرض العلمي وبينهما بعد المشرقين" [109].

ومما قد يلاحظ على مراجعات الدكتور سعد صرامتها وشدتها، لكن شتَّان بين التقويم الذي يهدف إلى الهدم، والتقويم الذي يتوخى البناء؛ فالصرامة ليست "نقدا سلبيا" دائما؛ فقد اتخذ التقويم منحى إيجابيا في سياقات كثيرة لم يتردد فيها من الوقوف على جوانب القوّة وبيان وجوه المزية ووجوه الانتفاع الممكنة متى وجدت في البحوث المراجعة، وحتى النقاط السلبية يستثمرها إيجابيا ويحولها إلى نقاط نافعة مفيدة. بل وجدناه في أوج الاختلاف مع بعض الباحثين لا يتردد في التنويه والإشادة بالعمل المراجع[110]...

ولهذه الأسباب المذكورة، ولأخرى غيرها كثيرة، تزيّا "التقويم اللساني" برداء "الحوار وعقلانيته"، و"جديته"، و"علميته"، وابتعد عن الادعاء[111] إلى درجة نكران الذات...[112].

2.2.6. آليات الاستدلال: من آليات الاستدلال الحجاجي التي وقفنا عليها في دراساته ومثاقفاته:

- تكثيف آليات الاستدلال باعتماد حجية الشاهد والمثال، وهذا ما يفسر كثافة الاقتباسات في كل المراجعات،
- تقليب الاحتمالات في القضية الواحدة والذهاب بها إلى نهاياتها الممكنة ومن ذلك قوله: "**أتراه يعني.... أم تراه يعني... أم تراه يعني.... وهكذا كلما قلبت النظر... لم تظفر إلا بخلف عجيب**"[113].
- **اعتماد التناص والتضمين والاقتباس استراتيجيات حجاجية في سياقات مختلفة**، ويمكن أن نمثل لذلك بقوله: "ومع ذلك فإن التقاط ما سماه الكاتب بلغته الرومانسية الحالمة "الظلال المرهفة"، و"الإيقاعات العاطفية"، و"الإيحاءات المستثارة"، لا يخلو أمره من أحد احتمالين، فإما أن يكون ذلك كله قابلا للفحص على أساس موضوعي جدير بأن يسمى علما، وإما أن يكون التوصل إليه بضرب من الوحي والحدس والرؤيا المنامية الصادقة، أو أنه تجليات يفيضها العقل القدسي على المصطفين الأخيار من بني آدم. فإن كانت الأولى فمرحبا ولا اعتراض، ولا ينقص ذلك من أجرنا شيئا. وإن كانت الأخرى فليس لنا، معشر المحرومين من هذه التجليات، إلا الرضا بالمقسوم، فلا ننازع الأمر أهله، ولا نحسد الناس على ما أتاهم الله من فضله، ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (سورة الحديد، الآية 21)[114].

كما تظهر آليات الاستدلال واضحة جلية في معمارية البناء المنهجي التي سلكها.

ومن أهم آليات الاستدلال اللغوية التي استند إليها:

- **الإثبات والاسفهام:** وهما من أهم الأساليب التعبيرية التي لها دور حجاجي مهم؛ فقد أشار بيرلمان وتيتيكاه إلى أن الصيغ التعبيرية التي يتم توظيفها بقوة في الخطاب الحجاجي عموما هي أربعة: صيغ الإثبات، وصيغ الإلزام، وصيغ الاستفهام، وصيغ التمني[115]. وتحضر صيغ الإثبات والاستفهام بوضوح في مراجعات الدكتور سعد مصلوح: "**إن.... لقد..... إنني... وليعلم...**"، وهي جمل مثبتة تقترن بالتوكيد وتحمل الذات المتكلمة مسؤولية الإمضاء على صحة القضية"، كما تنفي كل احتمالات الشك وتؤدي وظيفة إثباتية في ذهن القارئ. وغالبا ما تتكرر صيغ الإثبات تلك وتتنوع، لتشكل بهذا تراكما تصبح الحجج بمقتضاه صك إقناع.

وتتعدد صيغ الاستفهام وتختلف؛ فقد اختار لبعض العناوين الداخلية من مراجعاته صيغة الاستفهام وهذا ينبئ عن عمق دراية بحجاجية السؤال. ومن أقوى حجج الاستفهام التي وردت بشكل لافت في مراجعاته الاستفهام الإنكاري الذي يكون هدفه الإثبات، والاستفهام التقريري الذي يرمي إلى حمل المخاطب على التصديق. ومن أمثلة ذلك قوله:

- فهل يستوي الأمران في الموازين القسط؟[116].
- هل هو مقياس يركز على المتشابه ويطمس المتميز؟
- هل ثمة خطأ في حساب النسبة؟
- ألا يحق لنا إذن؟
- "أتراه يعني جهد من سيغني من العلماء إلى اختيار الفرض وإثبات صحته؟ فذلك كان وقد أقر به، وإذن فما وجه اعتراضه"؟[117].

إنّ استنفار أدوات اللغة لإقناع الطرف المقابل ليست أدوات إثبات علمية برهانية بل هي أساليب خطابية قديمة قدم الخطابة في الشفوي والمكتوب؛ في

السياسة والإشهار وخلافات الناس اليوميّة وفيها صارت اللغة تخلط بغيرها من الأنظمة العلاميّة وتستنفر كل الوسائل لتحقيق اقتناع الطرف المقابل وإذعانه لما يعرض عليه وما يدعى إليه. وإذا كانت آليات الدكتور سعد الاستدلالية حجاجية خطابيّة لا علمية برهانية، فإنه ليس هناك ما يمنعنا من اعتبارها إلى الحقيقة أقرب في جل مراجعاته وخاصّة في القضايا الأسلوبية والعروض والإيقاع. فإذا كان البرهان يقدّم الأدلة الملزمة، فإن الحجاج يقدّم أسبابا تثبت أطروحة معيّنة أو تدحضها. ولا يخفى على عارف بفنّ الحجاج براعة سعد مصلوح ولطف حجاجه المطعّم بصنوف البلاغة العربيّة من قرآن وحكمة وأمثال وشعر وسخرية مبطّنة كما رأينا. ومما يحسن التنبيه عليه أن للدكتور سعد مصلوح منهجان متباينان: منهج علمي برهاني نلحظه في بحوثه، ومنهج حجاجي مناظريّ نلحظه في سجالاته.

3.2.6. البناء المنهجي ومعمارية البناء: يمكن أن نكشف عن أهم تجليات البناء المنهجي ومعمارية البناء من خلال ملحظين اثنين:

أولا. الإبانة المنهجية: فأول ما يلفت النظر في مراجعات الدكتور سعد مصلوح عقيدته المنهجية الواضحة؛ إذ تسير المراجعات وفق بناء منهجي يتكرر بوضوح: يبدأ بالافتتاح ثم التدليل أو المواجهة ثم يختتم بالتقويم، حتى لتخال مراجعاته نصا واحدا رُغم أنها كتبت في مراحل زمانية مختلفة قد تكون متباعدة أحيانا. وهذا التكرار ينم عن وعي بأهمية هذه الاستراتيجية المنطقية الواضحة في البناء والتحليل والتدليل.

كما يظهر التنظيم الفعال للحجج في ثنايا مراجعاته من خلال الانتقال من عنصر إلى آخر بشكل منظم وفق ترتيب نسقي محكم؛ بدءا بالمقدمات التي تعرض الوضع وتثير القارئ للانتباه إلى ما سيأتي بعدها، فالعرض والنقد، ثم الخاتمة.

ثانيا. الإبانة اللغوية: يتميّز أسلوب الدكتور سعد في كل كتاباته بالوضوح والسلاسة، فلا غموض فيه ولا تعقيد، جزل اللفظ، قوي العبارة، عميق الدلالة. ينتقي مفرداته بدقة متناهية، وكثيرا ما يرصّعها بمفردات وعبارات مقتبسة من القرآن الكريم، ومن الشعر العربي، ومأثور كلام العرب...، وهذا ما أضفى عليها مسحة جمالية وقوة استدلالية تشد انتباه القارئ...

وصفوة القول: إن هذه الجولة مع المراجعة التقويمية في كتابات الدكتور سعد مصلوح تقودنا إلى وضع مجموعة من الأسئلة:

- هل هذه الأعمال المراجعة تعكس واقع حال البحث اللساني في الثقافة العربية اليوم بشكل عام، أم أنّ الأعمال المراجعة هي التي سلَّمت نفسها لهذه المراجعة النقدية التقويمية؟

- وإذا كانت الأعمال المراجعة تعكس واقع حال لا يرتفع، فماذا عن الدراسات اللسانية العربيّة الأخرى التي لم تتأثر بمدرسة لندن، ونعني هنا تحديدا جامعات المغرب العربي التي تأثرت بالمدرسة الأوروبيّة واتجاهاتها ثم بالمدرسة الأمريكية؟

وفي الختام نقول: لن نجد أفضل ما يشكل مسك ختام هذه الدراسة من كلمات قالها الدكتور سعد نفسه في حق الدكتور تمام حسان رحمه الله، وهي لسان حالنا ونحن نختتم هذا البحث عن منجزه في "**التقويم اللساني**"، فنقول: إن الدكتور سعد قد امتاز في مراجعاته باتكائه على ركائز من الفكر اللساني الحديث والمعرفة الحجاجية والعلمية غير ذات عوج، وبصدوره عن كينونة فاذَّة أسهمت في صياغتها أزواد معرفية مختلفة الطعوم والألوان، واستحال كل ذلك فيها زكاء ونماء وعنفوانا، ومن ثم لم يكن للناس عجبا أن تكتسب ملاحظه مذاقا خاصًّا، وأن تتنوع وتترادف وتتدارك على الطريق الموصلة لهذه الغاية، وأن تحظى بالتفرد والخصوصية[118]. فما أحوج ثقافتنا (لسانياتنا) إلى مثل هذا.

بيبليوغرافيا

- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1979م.
- توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، الدار العربية للكتاب تونس، الطبعة الأولى، 1984م.
- حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2009م.
- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009م.
- حمادي صمود وآخرون، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، كلية الآداب منوبة، تونس، 1998م.
- الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، 1979م.
- سعد مصلوح، "**استثمار الفوضى: دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد**"، بحث قدم إلى أعمال الندوة التمهيدية لمؤتمر التعريب الخامس، جامعة الجزائر، نوفمبر، 1983م.
- سعد مصلوح، "**العربية: من نحو "الجملة" إلى نحو "النص"**"، ضمن الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية، جامعة الكويت، عبد السلام هارون: معلما ومؤلفا ومحققا، إعداد وديعة طه النجم، وعبده بدوي، 1990م، (ص ص 406-432).
- سعد مصلوح، "**المذهب النحوي عند تمام حسان: من نحو الجملة إلى نحو النص**"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 59، العدد 3، الآداب وعلوم اللغة، يوليو، 1999م.

▪ سعد مصلوح، "**المذهب النحوي عند تمام حسان: من نحو الجملة إلى نحو النص**"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 59، العدد3، الآداب وعلوم اللغة يوليو، 1999م.

▪ سعد مصلوح، "**المصطلح اللساني وتحديث العروض العربي: دراسة في كتاب "في البنية الإيقاعية للشعر العربي للدكتور كمال أبوديب**"، مجلة فصول، المجلد السادس، العدد الرابع، سبتمبر، القاهرة، 1986م.

▪ سعد مصلوح، "**المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي لعبد الصبور شاهين: نقد وتقويم**"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم، مج2، ع2، يونيو 1984م.

▪ سعد مصلوح، "**علم الأسلوب والمصادرة على المطلوب**"، مجلة فصول القاهرة، المجلد السادس، العدد الثاني، مارس 1986م.

▪ سعد مصلوح، "**في مسألة البديل لعروض الخليل: دفاع عن فايل**"، مجلة فصول، المجلد السادس، العدد الثاني، مارس، 1986م.

▪ سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1410هـ-1989م.

▪ سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، عالم الكتب الطبعة الأولى، 1425هـ/ 2004م.

▪ سعد مصلوح، في النقد اللساني: دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.

▪ سعد مصلوح، في صوتيات العربية لمحيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، (د ت).

▪ صلاح فضل، علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته، دار الآفاق الجديدة بيروت، 1985م.

- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، تونس، الطبعة الأولى، 1977م.
- عبد السلام المسدي، النقد والحداثة، دار الطليعة، بيروت، 1983م.
- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الفكر بيروت، 1399 هـ -1979م.
- كمال أبوديب، في البنية الإيقاعية للشعر العربي، الطبعة الأولى بيروت، 1974م.
- مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م.
- محمد الهادي الطرابلسي، خصائص الأسلوب في "الشوقيات"، منشورات الجامعة التونسية، سلسلة الفلسفة والآداب، مجلد عدد 20، الطبعة الأولى، 1981م.
- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، البيضاء 1985.
- محمد مفتاح، ديناميـة النـص: تنظير وإنجاز، المركز الثقافي العربي البيضاء 1987.
- محمد مفتـاح، في سيميـاء الشعر القديم: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الثقافة البيضاء 1982.
- محيي الدين محسب، "**اللسانيات والخطاب الأدبي**"، مجلة علامات في النقد (السعودية)، ج55، م14، 2005م.
- المزيني، حمزة بن قبلان، مراجعات لسانية، الجزء الأول، سلسلة كتاب الرياض، العدد 79، يونيو 2000م.
- منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، تحقيق عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، (د.ت).

▪ ميشال عاصي، وإيميل يعقوب المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.

▪ Chaim Perelman et L.olbrechts tyteca, La nouvelle rhétorique: traité de l'argumentation, tome 1, Paris, Presses universitaires de france, Paris 1958, pp 213-21.

الهوامش والإحالات:

(*). أستاذ اللسانيات المشارك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، وكلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية، جامعة قطر. *hafid.ismaili@qu.edu.qa*

(1) ــ وقفنا في عمل سابق "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة" على كثير من وجوه التشخيص لواقع البحث اللساني العربي وخاصة تقييم الوضع العام وشدّة تداخل العلمي بالسياسي وبالذاتي وبالنفوذ وبلوغه حد الدّاء عندنا، وتراجع جدية الباحثين الجدد مقارنة بالأوائل، وهذه الأحكام مؤسسة على استقصاء عرضنا لتجلياته في كتابنا. وقد وجدنا أن الكثير من آراء الدكتور سعد مصلوح المعروضة في مراجعاته لا تخرج عما انتهينا إليه، والتعميم هنا لا ينفي وجود الاستثناء.

(2) ــ محيي الدين محسب، "اللسانيات والخطاب الأدبي، مجلة علامات في النقد"، ص ص114–130.

(3) ــ عرضنا لذلك بتفصيل في كتابنا: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

(4) ــ المزيني، حمزة بن قبلان، مراجعات لسانية، الجزء الأول، المقدمة.

(5) ــ المرجع نفسه. ويعني بالمقايضة هنا: "أن (أ) يتغاضى عن المآخذ التي توجد في الكتاب الذي ألفه (ب) لكي يتغاضى (ب) بالمثل، عما يوجد في كتاب (أ) من المآخذ". (المرجع نفسه، المقدمة).

(6) ــ يمكن الوقوف على نماذج أخرى عرضنا لها في كتابَينا، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، وقضايا إبستمولوجية في اللسانيات.

(7) ــ وقفنا في عمل سابق على أهم تجليات "النقد اللساني" في الثقافة العربية، وقد قادنا البحث في هذا المجال إلى التمييز بين: "نقد لساني عام"، و"نقد لساني مؤسس"، وشرحنا المقصود بكل واحد منهما، وفي سياق ذلكم الحديث أشرنا إلى بعض مظاهر النقد عند الدكتور سعد مصلوح فكان حديثنا متعجّلا، ولم نوف كتاباته حقها من البحث والتمحيص، لمحدودية ما اطلعنا عليه من تلك المؤلفات حينها، وهذا ما دفعنا إلى تخصيص هذه الدراسة لمشروع الدكتور سعد مصلوح حتى نستدرك ما فاتنا ونستكمل ما بدأناه. (انظر المرجعين المحال عليهما في الهامش السابق).

(8) ــ سعد مصلوح، دراسات نقدية، فاتحة الكتاب. (والتشديد من المؤلف).

(9) ــ يقول: "وإذا كانت المراجعة واجبة لما تخرجه قرائح العلماء المجتهدين، فإنها –بقياس الأولى– أوجب في زمان يكابد فيه العلم من الأسقام ما يستعصي تشخيصه، ويعزُّ على المتطببين دواؤه؛ إذ استبدل كثير من المنتسبين إلى الدرس اللساني بالريث الاستعجال والاسترسال وبالتجويد والإتقان سوء الاهتبال، وهجروا المثاقفة إلى الوجادة (وكان سلفنا العظيم يعنون بالأولى مجالسة أهل العلم ومحاورتهم، وبالثانية قول القائل: وجدت في كتاب فلان كذا وكذا). وكان تحصيل ذلك ما تتلافظه المطابع من كسيد البضاعة، وبعضه مما لا يصح نسبته إلى الدرس اللساني الجاد إلا على نحو ما يقال للغراب أبو البيضاء، وللّديغ سليم. واذكر في المقام ما يصنف ليكون أطروحات يتقدم بها أصحابها لنيل الدرجات العلا؛ فإن كثيرا منها هو ثمرة مرَّة للتقحم وتسور المحاريب من غير العارفين، ولرخاوة الإشراف من أهل الاختصاص. ولا عجب إذن، أن ترى الأعرج بين السوابق والمصلين، أما المتلبثون المتقنون، فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون" سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص12.

(10) ــ وهذا ما عبَّر عنه بوضوح بالقول: "وكنت منذ سن الطلب الأول شديد الحفاية بتتبع الدَّوريات المتخصصة في اللسانَين: الإنجليزي والروسي. وراعني ما كانت تحظى به مراجعات الكتب من فائق العناية؛ إذ يسهم فيها الراسخون في كلِّ بابة من بابات هذا العلم الشريف، وكنت أجد أثر ذلك حميدًا فيما أعقل من فكَر، وما أقُوم عليه من عمَل، وأعزو إلى ذلك سرَّ الحيويّة والعنفوان فيما يكتبون وينقدون. وكم وددت –وما تغني الودادة– أن يقيّض الله لنا سياقا علميا رصينا كهذا السياق، وما أكثر ما يراودنا في حياتنا الأكاديمية مما يمت بأوثق الأسباب إلى "حبذا" و"عسى"، ثم يصير بعد الإياس حصيرا من قيود من "لو" و"ليت" المرجع نفسه، ص11.

(11) ــ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(12) ــ انظر تفصيل ذلك في كتابنا: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته.

(13) ــ سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية، فاتحة الكتاب.

(14) ــ يقول الدكتور سعد مشخصا واقع الحال هذا: "ولا ريب عندي أن كثيرا من أهل العلم واقعون على مثل ما وقعت؛ من أمور استقام فيها الدَّليل، وأمور حالت إلى غير مقارّها، ورسوم زاغت عن صحيح جهاتها؛ فهذه الهموم قسائم بيننا جميعا، نتذاوق مرارتها وحلاوتها. ولا أدري

–ولست إخال أدري– ما الذي يمسك الأقلام، ويعقل الألسنة؟ وما لنا ألا ندل أبناءنا وشداة الباحثين فينا على معالم الطريق، وأن نعصم خُطُواتهم من التّيه في مهامه لا يكاد يربح الضارب في مجاهلها إلا قصر الصلاة". في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، ص 12–13.

(15) ــ وهذا ما دبَّج به فاتحة أحد كتبه يقول: "قيجيئ كتابي هذا تماما على كتاب سبق [...] ليكون حكاية حال لسنين من العمر المعرفي، لم أقنع فيها بأن أكون متابعا حريصا على قراءة ما تنفضه المطابع في حجورنا من نتاج في علم اللسان؛ بل زدت على ذلك **تقييد الملاحظ بالتأييد أو التفنيد ومعالجة المسائل بالتشقيق والتدقيق، وتصويب ما بدا لي فيه منها بَدَاء**" المرجع نفسه، ص11.

(16) ــ سعد مصلوح، "اللسانيات العربية وقراءة النص الأدبي: قول في "نقد الذات" و"مكاشفة الآخر""، مجلة فصول، المجلد 9، العدد 3 و4، ص150 (ص ص149–152). وأعيد نشره كمقدمة لكتابه "الأسلوب: دراسة لغوية إحصائية"، (والإحالة هنا على مقدمات صفحات البحث المنشور في مجلة فصول).

(17) ــ ورقة بحثية قرئت في الندوة العلمية الدولية الثانية التي أقامتها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس بعنوان: "الأصيل والدخيل في التراث العربي الإسلامي"، 27–28 نوفمبر 1998م". ونشرت في كتاب: في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات ص ص17–37. (الإحالات هنا على صفحات الكتاب).

(18) ــ سعد مصلوح، علم الأسلوب والمصادرة على المطلوب، مجلة فصول، القاهرة، المجلد السادس، العدد الثاني، مارس 1986م. وأعيد نشره في كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية. (والإحالة هنا على الكتاب).

(19) ــ صلاح فضل، علم الأسلوب: مبادئه وإجراءاته.

(20) ــ سعد مصلوح، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي لعبد الصبور شاهين: نقد وتقويم، المجلة العربية للدراسات اللغوية. وأعيد نشره في كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية، (206–235). (والإحالة هنا على الكتاب).

(21) ــ سعد مصلوح، المدخل إلى علم الأصوات: دراسة مقارنة لصلاح الدين حسنين: عرض ونقد". (ص ص236–271). (والإحالة هنا على كتاب دراسات نقدية في اللسانيات...).

(22) ــ سعد مصلوح، في صوتيات العربية لمحيي الديــن رمضـــان، مكتبـــة الرسالة الحديثة (د ت). (انظر تقديم الدكتور سعد للكتاب). وأعيد نشره في كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية، (ص 292–297). (والإحالة هنا على الكتاب).

(23) ــ كمال أبوديب، في البنية الإيقاعية للشعر العربي.

(24) ــ سعد مصلوح، "في مسألة البديل لعروض الخليل: دفاع عن فايل، مجلة فصول، المجلد السادس، العدد الثاني، مارس، 1986م. وأعيد نشره في كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية، (ص ص84–131). (والإحالة هنا على الكتاب).

(25) ــ سعد مصلوح، "المصطلح اللساني وتحديث العروض العربي: دراسة في كتاب "في البنية الإيقاعية للشعر العربي" للدكتور كمال أبوديب، (ص ص132–205). (والإحالة هنا على الكتاب).

(26) ــ سعد مصلوح، "استثمار الفوضى: دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد"، بحث قدم إلى أعمال الندوة التمهيدية لمؤتمر التعريب الخامس، جامعة الجزائر، نوفمبر، 1983م. وأعيد نشره في كتاب: دراسات نقدية في اللسانيات العربية، (ص ص18–55). (والإحالة هنا على الكتاب).

(27) ــ سعد مصلوح، المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية: تعقيب على بحث لـــ"محمود فهمي حجازي، ضمـــن كتاب: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات (ص ص283–292).

(28) ــ سعد مصلوح، "العربية: من نحو "الجملة" إلى نحو "النص"، ضمن الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية، جامعة الكويت، عبد السلام هارون: معلما ومؤلفا ومحققا، إعداد وديعة طه النجم وعبده بدوي، (ص ص406–432).

(29) ــ سعد مصلوح، "المذهب النحوي عند تمام حسان: من نحو الجملة إلى نحو النص". وأعيد نشره ضمن كتاب: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، (ص ص201–248). (والإحالة هنا على الكتاب).

(30) ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1979م. (وهي الطبعة التي اعتمدها المؤلف في إحالاته).

(31) ــ كان بودنا أن نعرض عرضا مفصلا لمحتوى البحوث المذكورة جميعها، لكن وجدنا أن حجم الدراسة سيتضخم بشكل كبير، ونرجو أن تتاح لنا فرصة في مستقبل الأيام للرجوع إلى ما لم نوفه حقه من تلك الدراسات.

(32) ــ سعد مصلوح، اللسانيات والنقد الأدبي.

(33) ــ في كتابيه: عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، تونس الطبعة الأولى، 1977م. والنقد والحداثة، دار الطليعة، بيروت، 1983م.

(34) ــ محمد الهادي الطرابلسي، خصائص الأسلوب في "الشوقيات"، منشورات الجامعة التونسية، سلسلة الفلسفة والآداب، مجلد عدد 20، الطبعة الأولى، 1981م.

(35) – في بعض مؤلفاته منها:

1) في سيمياء الشعر القديم: دراسة نظرية وتطبيقية، 2) تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص، 3) دينامية النص: تنظير وإنجاز.

(36) ــ توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، الدار العربية للكتاب، تونس الطبعة الأولى، 1984م.

(37) ــ سعد مصلوح، "اللسانيات العربية المعاصرة والتراث: حصاد الخمسين"، ص ص17–37.

(38) ــ المرجع نفسه، ص19.

(39) ــ المرجع نفسه، ص19.

(40) ــ ومن أمثلة ذلك "علم الصوتيات" الذي صارت أرضه حلاً لغير أولي الاختصاص به تلبية لضرورات التدريس الجامعي. انظر مراجعته لبعض مظاهر السلب في المؤلفات الصوتية في المطلب المخصص لهذه الغاية من بحثنا هذا.

(41) ــ المرجع نفسه، ص ص23–27.

(42) ــ المرجع نفسه، ص28.

(43) ــ المرجع نفسه، ص31.

(44) ــ المرجع نفسه، ص32، وانظر تحليلا مفصلا لهذه القضايا في كتابنا: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

(45) ــ المرجع نفسه، ص33.

(46) ــ المرجع نفسه، ص33.

(47) ــ المرجع نفسه، ص34.

(48) ــ وقد ختم بحثه هذا بخلاصة لما يرتجيه منه، جاء فيها: "**وهذا البحث يتغيا تبصيرا بالسلبيات الواجب تجاوزها**، وتنبيها إلى المجالات والدروب المرتجى سلوكها، وتقويما أراده البحث أن يكون موضوعيا –ولعله هكذا كان– للدور المرتقب الذي ينتظر اللسانيات في تشكيل ملامح الغد العلمي والفكري لثقافتنا العربية الإسلامية" سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص35–36. (والتشديد في النصّ منا).

(49) ــ سعد مصلوح، دراسة في السمع والكلام.

(50) ــ يقول: "فقد ظهر في المكتبة العربية عدد من الأعمال العلمية الجادَّة التي تولَّت التعريف بعلم الأصوات، ومعالجة بعض مشكلات النظام الصوتي في العربية. وكان أوَّل هذه الأعمال تأثرا بالفكر اللغوي الحديث في أوربا هو كتاب "الأصوات اللغوية" لأستاذنا المغفور له الدكتور إبراهيم أنيس، والذي صدرت طبعته الأولى في أوائل الخمسينات. ثم توالت المؤلفات في هذا الفرع، وكان أبرزها –فيما نعلم– كتاب مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، و"علم اللغة– مقدمة للقارئ العربي، للمغفور له الدكتور محمود السعران، و"علم الأصوات"، للدكتور كمال بشر، و"دراسة الصوت اللغوي"، للدكتور أحمد مختار عمر (رحمه الله). أما أهم هذه المؤلفات –في رأينا– فهو كتاب "أصوات اللغة" للدكتور عبد الرحمن أيوب، فقد كان أول مؤلّف عربي فيما نعلم يتناول بتفصيل دقيق وعميق معظم الجوانب التشريحية والأكوستيكية في دراسة الأصوات على نحو يمتاز بالدقة والوضوح"المرجع نفسه، ص7.

(51) ــ المرجع نفسه، ص8–9.

(52) ــ سعد مصلوح، في صوتيات العربية لمحيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، (د ت).

(53) ــ المرجع نفسه، ص275.

(54) ــ المرجع نفسه، ص276.

(55) ــ المرجع نفسه، ص276. (نعرض في الجدول لبعض تجليات المراجعة النقدية).

(56) ــ المرجع نفسه، ص199.

(57) ــ سعد مصلوح، استثمار الفوضى، دراسة تقويمية لمشروع المعجم اللساني الموحد.

(58) ــ يقول: "المشروع المقدم إنجاز كبير طال انتظار المشتغلين بمجال الدراسات اللغوية له. وهو محاولة جادة لتجميع الجهود وتنسيقها والإفادة من تنوع الاجتهادات واختلافها في تشكيل

معجم موحد يسترشد به الدَّارسون، ويرفع من أعناقهم إصر التردد والحيرة إزاء تسمية ما يواجههم من مفاهيم وتطورات ومناهج، ويجمعهم على لغة مشتركة تيسر عليهم سبل التفاهم بعد أن وقف هذا التنوع في كثير من الأحيان عائقا لا يستهان به في وجه حركية التطور بهذا المجال الهام من مجالات العلم في العالم العربي مشرقا ومغربا "المرجع نفسه، ص20.

(59) ــ هذا ما عبر عنه بالقول: "إذ من الإنصاف لكل جهد مبذول أن يجد عينا بصيرة وأذنا سميعة تشاركه المحاولة، وتفتح في المسألة الواحدة أبوابا من المناقشة المثمرة لا شك في جدواها لإنضاج المشروع وجعله في صورة أقرب ما تكون إلى الكمال المنشود المرجع نفسه، ص20.

(60) ــ المرجع نفسه، ص22.

(61) ــ المرجع نفسه، ص52.

(62) ــ كان بودنا أن ندرج هذا النص ضمن هذا المحور المخصص لـــ"نحو الجملة" و"نحو النص"، لكننا وجدنا معظم القضايا النظرية المتصلة بالمراجعة مقتبسة من بحثه: "العربية من "نحو الجملة" إلى "نحو النص".

(63) ــ سعد مصلوح، نحو أجرومية.

سعد مصلوح، العربية: من نحو "الجملة" إلى نحو "النص".

(64) ــ سعد مصلوح، العربية: من نحو "الجملة" إلى نحو "النص"، ضمن الكتاب التذكاري لقسم اللغة العربية، جامعة الكويت، عبد السلام هارون: معلما ومؤلفا ومحققا، الكتاب، إعداد وديعة طه النجم، وعبده بدوي، 1990م، (ص ص 406-432).

(65) ــ المرجع نفسه، ص 407.

(66) ــ سعد مصلوح، العربية: من نحو "الجملة" إلى نحو "النص"، ص 411.

(67) ــ المرجع نفسه، ص 423.

(68) ــ المرجع نفسه، ص 423.

(69) ــ المرجع نفسه، ص 423.

(70) ــ المرجع نفسه، ص 425.

(71) ــ المرجع نفسه، ص 425-426.

(72) ــ المرجع نفسه، ص 427.

(73) ــ المرجع نفسه، ص 427.

(74) ــ المرجع نفسه، ص 431.

(75) ــ المرجع نفسه، ص 432.

(76) ــ سعد مصلوح، "المذهب النحوي عند تمام حسان: من نحو الجملة إلى نحو النص".

(77) ــ المرجع نفسه، ص 205.

(78) ــ يقول: "باعتبار ما سبق يكون تحصيل جهاز قاعدي كفء في العربية على مستوى "نحو النص" غاية بعيدة المأتى، تتوعر السبيل الموصلة إليها ما لم يكن لها ماهد من جهاز قاعدي كفء على مستوى "نحو الجملة". وهنا تبرز الفضيلة العظمى لما أنجز على يد شيخنا في كتابه الفذ الذي نعرض له هنا بالدَّرس". المرجع نفسه، ص 224.

(79) ــ المرجع نفسه، ص 224.

(80) ــ المرجع نفسه، ص 226.

(81) ــ المرجع نفسه، ص 225.

(82) ــ المرجع نفسه، ص 226.

(83) ــ المرجع نفسه، ص 226.

(84) ــ المرجع نفسه، ص 227.

(85) ــ المرجع نفسه، ص 227.

(86) ــ المرجع نفسه، ص 233.

(87) ــ المرجع نفسه، ص 234.

(88) ــ المرجع نفسه، ص 235.

(89) ــ المرجع نفسه، ص 235.

(90) ــ المرجع نفسه، ص 224.

(91) ــ من تقديم الدكتور مولاي أحمد العلوي لكتابنا، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، وقد رأينا تعديته إلى مراجعات الدكتور سعد مصلوح.

(92) ــ سعد مصلوح: في النقد اللساني: دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف، وانظر: (مُثاقفة "لستُ ناقداً بنيوياً ولا في نيتي أن أكون"، ص207.

(93) ــ سعد مصلوح، اللسانيات والنقد الأدبي، ص150. (ولعل الدكتور سعد يقصد بمصطلح النقد هنا ما شاع عند أهله؛ أي نقد النصوص الأدبية سواء كانت شعرا أو نثرا؛ نقدا يستند إلى

اللغة في مقابلة مع أشكال أخرى من النقد مثل الانطباعية والتاريخية والاجتماعيّة والنفسية. وهو في الأصل من المصطلحات الأسلوبيّة وهو يعادل دراسة الأسلوبيّة الآثار دراسة أسلوبيّة وكان أوّل من اقترحه ريتشارد فاولر في كتابه: *النقد اللساني* (*Linguistic Criticism*; Fowler) وشبيه به ما فعل فري بورن فقد عنون أحد أعماله بـــ *الأسلوب، تحليل النص والنقد اللساني* (*Text Analysis and Linguistic Criticism*; Freeborn) وإن كنا نرى أن التوسل بعلوم اللغة للشرح والتفسير ممارسة قديمة عند العرب ملحوظة في تناول بعض مفسري القرآن مثل الزمخشري وقد شرع هذا الفنّ زعيم البلاغيين عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، وإن تسلّح هذا النقد في العصر الحديث بمكتسبات البحث اللساني وصار له منظرون ابتداء من تلميذ دي سوسير شارل بالي).

(94) ــ المختار كريم، الأسلوب والإحصاء، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس،2006م.

(95) ــ ومكمن الصعوبة الثاني يتمثل في اتساع مدونة المراجعات النقدية محل النظر وعدم تجانسها. جاءت مراجعات سعد مصلوح المنتقاة بعضها دراسات في مجالات محدّدة وبعضها مساجلات وبعضها تقييم لأعمال بعينها وبعضها الأخر تقييم عام لحالة البحث اللساني العربي.

(96) ــ من ذلك قوله: "القانون العلمي لا يصح إلا إذا فحصت جميع المشاهدات الواقعة تحته في كل زمان ومكان"، "فكل القوانين العلمية مبنية على الاستقراء الناقص" (دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 77).

(97) ــ "ولكنها بدت في البحث الذي بين أيدينا أكثر نضجا وقابلية للتنفيذ، بعد أن تناول بالتعديل بعض الرموز المقترحة، وفي أصوات الحركات خاصة"، "وقد سبق للمؤلف أن عرضها في كتابه...". في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 43.

(98) ــ عبد الله صولة، الحجاج أثره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج- الخطابة الجديدة لبيرلمان وتيتكا ضمن كتـــاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم، ص 298.

(99) ــ حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

(100) ــ سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، فاتحة الكتاب.

(101) ــ المرجع نفسه، فاتحة الكتاب. (وتثقيل الخط في النصّ منا).

(102) ــ المرجع نفسه، ص11، ص أ.

(103) ــ سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية، ص 58.

(104) ــ يمكن أن نمثل لذلك بما جاء في بحثه: "المعجمات العربية بين المعجمات العالمية: تعقيب على بحث لمحمود فهمي حجازي. وقد ألقيت الورقة بمناسبة احتفال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت بإنجاز تحقيق **معجم تاج العروس** وإتمام نشره، يقول: "ولست أريد أن أكون في هذا المقام البهيج كالناعي في يوم عرس، بيد أن المكاشفة الواجبة بين شيوخ العلم وطلابه جديرة بالتقديم على سائر ما عداها من طقوس المحاسنة ومظاهر المجاملة"، ثم يضيف: "نسوقه بلا تزويق ولا تنميق" (في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 290).

(105) ــ سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 275. "وبعد فإني أقول قولي هذا آملا ألا يقع من نفس الكاتب الفاضل موقعا لا أرضاه، فإن بيني وبينه صلة واشجة، ومودة قديمة هي عندي حقيقة بالرعاية، بيد أن لمجلة "الفيصل" وقرائها، **وللعلم وطلابه عندي أيضا حقوقا رأيتها أولى بالقضاء**") ويقول في سياق آخر: "**إن المكاشفة الواجبة بين شيوخ العلم وطلابه جديرة بالتقديم على سائر ما عداها من طقوس المحاسبة ومظاهر المجاملة**" المرجع نفسه، ص 285.

(106) ــ المرجع نفسه، ص 113.

(107) ــ "مكتظ بالتعميم والإطلاق والأحكام المرسلة، وليس فيه إلا مهارة اللعب بالكلمات، وهي مهارة خطيرة جدا إذا أسيئ استخدامها". المرجع نفسه، ص 82.

(108) ــ دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 63.

(109) ــ المرجع نفسه، ص 74.

(110) ــ "وهذه الفكرة هي أحد الإسهامات المهمة التي قدمها المؤلف للدراسات اللغوية العربية". (في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 43).

(111) ــ "وهذا البحث معني بتحقيق غاية متواضعة، وإن تكن غير يسيرة المنال...". (دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 135).

(112) ــ "وعلى أية حال، فإن ما قمت به أو أقوم من جهد في هذا المجال هو جهد المقل" (دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 83).

(113) ــ دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 78.

(114) ــ المرجع نفسه، ص 61.

(115) Chaim Perelman et L.olbrechts tyteca, La nouvelle rhétorique: traité de l'argumentation, pp 213−216

(116) ــ سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية، ص 78.

(117) ــ المرجع نفسه، ص78.

(118) ــ المرجع نفسه، ص207